منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول

أوابـك

التقرير الربع السنوي حول

الأوضاع البترولية العالمية

الربع الأول - كانون الثاني / يناير - أذار/ مارس

2021

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول
أوابـك

التقرير الربع السنوي حول الأوضاع البترولية العالمية

الربع الأول

كانون الثاني / يناير - أذار/ مارس

2021

إعداد

ماجد إبراهيم عامر

باحث اقتصادي أول

مراجعة

عبد الفتاح العريفي دندي

مدير الإدارة الاقتصادية

إعتماد

سعادة الأستاذ علي سبت بن سبت

الأمين العام

تقديم

في إطار جهود الأمانة العامة لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول **"أوابك"** الرامية لرصد ومتابعة المستجدات في السوق البترولية العالمية، يسرها أن تقدم لواضعي سياسات الطاقة والعاملين في مجال الصناعة النفطية في الدول الأعضاء **التقرير الربع السنوي حول التطورات الرئيسية في السوق البترولية العالمية**، والذي يغطي الربع الأول من عام 2021.

يتناول **الجزء الأول** من التقرير الواقع والآفاق المستقبلية للتطورات الاقتصادية العالمية وفق المجموعات الاقتصادية الدولية الرئيسية. أما **الجزء الثاني**، فيستعرض التطورات في المؤشرات الرئيسية لأسواق النفط العالمية، والمتمثلة في أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية، والعوامل المؤثرة عليها من عرض وطلب ومستويات المخزون النفطي والعوامل الأخرى، وحركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية. وخصص **الجزء الثالث** لمتابعة أخر التطورات في مجال الطاقات المتجددة. ويستعرض **الجزء الرابع** المستجدات في الهيدروجين كوقود للمستقبل. فيما خصص **الجزء الخامس** لبيان أهم الأحداث الاقتصادية والعوامل الجيوسياسية والعوامل الأخرى التي شهدتها السوق البترولية العالمية وكانت لها تأثيرات مباشرة أو غير مباشرة على أسعار النفط، أما **الجزء السادس** فيتناول التطورات الحاصلة في اتفاق باريس لتغير المناخ والأمور المرتبطة به، ويتناول **الجزء السابع** الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك. ويستعرض **الجزء الثامن والأخير** من التقرير الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب.

والأمانة العامة إذ تُعد هذا التقرير، فإنها تأمل أن يقدم دعماً مستمراً لراسمي سياسات الطاقة المستقبلية في دولها الأعضاء، وأن يمثل مصدراً مهماً للتعرف على المستجدات في السوق البترولية العالمية ومدى انعكاساتها على دولنا الأعضاء.

والله ولي التوفيق ،،،

الأمين العام

علي سبت بن سبت

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية	8
1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة	11
2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة	12
ثانياً : التطورات في أسواق النفط العالمية	12
1. التطورات في الأسعار الفورية للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية	12
أ. أسعار النفوط الخام المختلفة	12
ب. أسعار بعض المنتجات النفطية	18
2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الأول من عام 2021	21
أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق	21
- الإمدادات النفطية العالمية	21
- الطلب العالمي على النفط	31
- مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة	38
ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط	43
3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية	45
أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية	45
ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية	47
ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية	49
4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية	50

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
ثالثاً : التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة	53
رابعاً : الهيدروجين	57
خامساً : أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية	61
سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ	64
سابعاً : الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك	68
ثامناً : الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب	72

	قائمة الأشكال	رقم الصفحة
الشكل 1:	التوقعات الأولية لمعدل نمو الاقتصاد العالمي.	11
الشكل 2:	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك.	14
الشكل 3:	المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس.	16
الشكل 4:	المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الأعضاء.	17
الشكل 5:	المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية.	20
الشكل 6:	التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي.	22
الشكل 7:	التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية.	24
الشكل 8:	التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية.	27
الشكل 9:	المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة.	29
الشكل 10:	تطور إجمالي عدد الآبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية.	30
الشكل 11:	التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط.	32
الشكل 12:	تطور الزيادة في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمس السابقة	40
الشكل 13:	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع.	43
الشكل 14:	التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية.	53
الشكل 15:	إنتاج الهيدروجين الأخضر وتحويله واستخداماته النهائية عبر نظام الطاقة	57
الشكل 16:	تكلفة إنتاج الهيدروجين الأخضر خلال الفترة (2020 – 2050)	59
الشكل 17:	مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك.	69
الشكل 18:	مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك.	71

	قائمة الجداول	رقم الصفحة
الجدول 1:	تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية.	10
الجدول 2:	متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية.	13
الجدول 3:	المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية في الأسواق الرئيسية.	19
الجدول 4:	تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي.	22
الجدول 5:	متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية وعدد الحفارات العاملة.	28
الجدول 6:	تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية.	31
الجدول 7:	تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	34
الجدول 8:	تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.	37
الجدول 9:	تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع.	42
الجدول 10:	تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	47
الجدول 11:	تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة الأمريكية والصين والهند	47
الجدول 12:	تطور متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية.	51
الجدول 13:	تطور كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية.	52
الجدول 14:	قدرات توليد الطاقات المتجددة العالمية	56
الجدول 15:	مستويات الانتاج الطوعية وفقاً للتعديلات الجديدة لإتفاق دول أوبك+ بشأن خفض الإنتاج	63
الجدول 16:	التطور الربع السنوي في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء.	69
الجدول 17:	التطور الربع السنوي في قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء.	70

أولاً: التطورات الاقتصادية العالمية

شهد أداء الاقتصادات العالمية خلال الربع الأول من عام 2021 تبايناً ملحوظاً، مرتبط بوتيرة توزيع اللقاحات وحجم الدعم المقدم من السياسات الاقتصادية. فعلى مستوى الاقتصادات المتقدمة، شهد أداء الاقتصاد الأمريكي تعافياً ملحوظاً بدعم من التقدم الكبير الذي أحرزته في توزيع اللقاحات وإقرار أضخم برامج التحفيز الاقتصادي في تاريخ الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 1.9 تريليون دولار، في حين شهدت الاقتصادات الأوروبية نمواً أقل من المتوقع متأثرة بتجدد عمليات الإغلاق وفرض قيود أكثر صرامة على السفر وسط زيادة مضطردة في عدد الإصابات بفيروس كورونا المستجد وبطئ جهود توزيع اللقاحات بسبب مشاكل لوجيتسية وبعض المخاوف المرتبطة بمضاعفات محتملة. وبالمثل على مستوى الاقتصادات النامية والناشئة، عاد أداء الاقتصاد الصيني إلى مستوى ما قبل جائحة فيروس كورونا المستجد، في حين لم تحقق دول أخرى الأمر ذاته.

بينما استمرت تدابير التحفيز الحكومية ومن بينها إجراءات دعم وتحفيز السياسات النقدية التيسيرية[1] التي تبنتها البنوك المركزية الكبرى، ولا سيما مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي والبنك المركزي الأوروبي وبنك اليابان وبنك إنجلترا، مُنذ نهاية الربع الأول من عام 2020، والهادفة إلى التخفيف من حجم التداعيات السلبية لجائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

واستمراراً لسعيها نحو تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق النفط العالمية الذي يُعد أمر ضروري لتحقيق النمو المستدام في أداء الاقتصاد العالمي، قلصت **دول أوبك+** تخفيضات إتفاق خفض الإنتاج خلال شهر يناير 2021 لتصبح 7.2 مليون ب/ي بدلاً من الإتفاق السابق الذي كان يقضي بتقليص تلك التخفيضات إلى 5.8 مليون ب/ي، أعقبه تقليص تدريجي مقداره 75 ألف ب/ي فقط خلال شهري فبراير ومارس 2021، وأجرت المملكة العربية السعودية تخفيضات إضافية طوعية في إنتاجها النفطي بلغت 1 مليون برميل/يوم خلال نفس المدة.

هذا وقد أشار صندوق النقد الدولي في أحدث تقرير له حول آفاق الاقتصاد العالمي في شهر أبريل 2021، إلى وجود درجة عالية من عدم اليقين تحيط بتوقعات نمو الاقتصاد العالمي، فالكثير من الأمور لا تزال متوقفة على نتيجة السباق بين الفيروس واللقاحات. وبينما يمكن لزيادة التقدم على

[1] سياسة التيسير النقدي هي أحدى الآليات التي تلجأ إليها البنوك المركزية من ضمن السياسات النقدية، بهدف تحفيز النمو الاقتصادي. وهي تقضي بضخ الأموال وزيادة السيولة في الأسواق خلال فترات الركود، من أجل تحريك عجلة الاقتصاد.

مستوى اللقاحات أن يحسن التنبؤات، فإن السلالات الجديدة المتحورة من الفيروس التي تقاوم اللقاحات يمكن أن تؤدي إلى إنخفاض حاد في التنبؤات. يأتي ذلك تزامناً مع ارتفاع الدين العالمي بأكثر من 24 تريليون دولار خلال عام 2020، ليصل إلى مستوى قياسي يبلغ نحو 281 تريليون دولار أي ما يعادل 355% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي خلال نفس العام، مدفوعاً بالتراكم الحاد في الاقتراض الحكومي بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد، وفقاً لأحدث التقديرات الصادرة عن معهد التمويل الدولي في شهر فبراير 2021.

ويتوقع صندوق النقد الدولي أن تساهم التدابير الإضافية على مستوى السياسة المالية التي أعلنتها بعض الدول لعام 2021، بما في ذلك ما تم الإعلان عنه في الولايات المتحدة الأمريكية وإطلاق الموارد المالية من حزمة التعافي المعروفة بأسم "الجيل القادم للاتحاد الأوروبي"، فضلاً عن تسارع جهود حملات التطعيمات، في توفير مزيد من القوة للاقتصاد العالمي في النصف الثاني من عام 2021 من خلال زيادة النشاط الاقتصادي بالاقتصادات المتقدمة مع انتقال الآثار المواتية إلى الشركاء التجاريين.

وتتباين التوقعات بشأن النمو الاقتصادي من فترة إلى أخرى – سواء بالنسبة للاقتصاد العالمي أو بالنسبة لاقتصادات الدول فرادى، وذلك بناء على المستجدات التي تطرأ عند فترة إعداد تلك التقديرات. وفي هذا السياق، تشير أحدث التقديرات إلى إنكماش الاقتصاد العالمي في عام 2020 بمعدل (3.3%)، وهو مستوى أقل من التقديرات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق، البالغة (3.5%) بينما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصاد العالمي بمعدل 6% في عام 2021، وهو مستوى أعلى مقارنة بالتوقعات الأولية الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 5.5%، كما يوضح ***الجدول (1) والشكل (1)***.

الجدول (1)

تطور التوقعات الأولية لمعدلات نمو الاقتصادات العالمية، (2020- 2021)

(%)

	التوقعات الأولية في نهاية الربع الأول من عام 2021		التوقعات الأولية في نهاية الربع الرابع من عام 2020		التغير في التوقعات الأولية (%)	
	2020	2021	2020	2021	2020	2021
العالم	(3.3)	6.0	(3.5)	5.5	0.2	0.5
الاقتصادات المتقدمة	(4.7)	5.1	(4.9)	4.3	0.2	0.8
الولايات المتحدة	(3.5)	6.4	(3.4)	5.1	(0.1)	1.3
منطقة اليورو	(6.6)	4.4	(7.2)	4.2	0.6	0.2
المملكة المتحدة	(9.9)	5.3	(10.0)	4.5	0.1	0.8
اليابان	(4.8)	3.3	(5.1)	3.1	0.3	0.2
الصين	2.3	8.4	2.3	8.1	–	0.3
الهند	(8.0)	12.5	(8.0)	11.5	–	1.0
البرازيل	(4.1)	3.7	(4.5)	3.6	0.4	0.1
روسيا	(3.1)	3.8	(3.6)	3.0	0.5	0.8

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير وأبريل 2021.

الشكل (1)
التغير في التوقعات الأولية لمعدل نمو الاقتصاد العالمي، 2020 – 2021 (%)

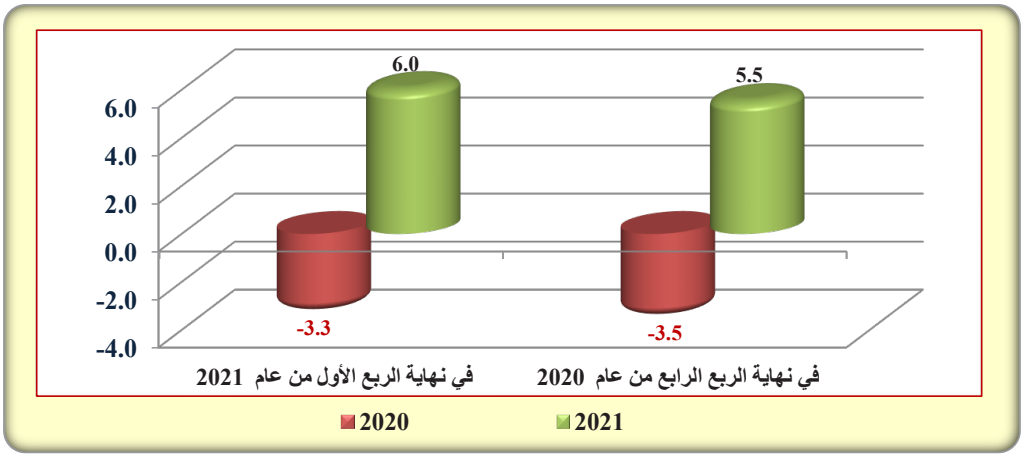

المصدر: صندوق النقد الدولي، تقرير مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي، يناير وأبريل 2021.

1. التطورات في الاقتصادات المتقدمة

تشير التقديرات في نهاية الربع الأول من عام 2021 إلى إنكماش الناتج المحلى الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة في عام 2020 بمعدل (-4.7%)، وهو مستوى أقل من التقديرات الصادرة في نهاية الربع الرابع من عام 2020 البالغة (-4.9%). وفي هذا السياق، سجل اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية إنكماشاً بمعدل (-3.5%) وهو أسوأ أداء له مُنذ الحرب العالمية الثانية، وشهد اقتصاد منطقة اليورو إنكماشاً هو الأول له مُنذ عام 2013 وبمعدل قياسي بلغ (-6.6%). كما إنكمش الاقتصاد الياباني بأعلى وتيرة له مُنذ عام 2009 متأثراً بتراجع الطلب المحلي الذي يشكل أكثر من نصف حجم الاقتصاد الياباني بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد (Covid-19).

بينما تشير التوقعات الأولية إلى نمو الاقتصادات المتقدمة بمعدل 5.1% في عام 2021، وهو مستوى أعلى مقارنة بالتوقعات الصادرة في نهاية الربع السابق البالغة 4.3%، ***كما يوضح الجدول (1) المشار إليه سابقاً.***

2. التطورات في الاقتصادات النامية والناشئة

تختلف اتجاهات النمو على نحو متزايد في الاقتصادات النامية والناشئة، حيث تشير التقديرات إلى نمو اقتصاد الصين خلال عام 2020 ليُصبح هو الاقتصاد الرئيسي الوحيد الذي حقق نمواً بمعدل بلغ 2.3% وهو أدنى مستوى له منذ عام 1976، قبل أن يواصل النمو وبوتيرة فصلية قياسية بلغت 18.3% خلال الربع الأول من عام 2021. في حين إنكمش الناتج المحلي الإجمالي في الهند بشكل حاد في عام 2020 بلغ (-8.0%) وذلك للمرة الأولى مُنذ عام 1979، كما شهدت روسيا والبرازيل وباقي الدول إنكماشاً في الناتج المحلي الإجمالي، على خلفية جائحة فيروس كورونا المستجد. هذا وستكون بعض تلك الدول التي تواجه أزمات صحية واقتصادية ومالية متزامنة بحاجة إلى مزيد من المساعدة من الاقتصادات المتقدمة ومن المؤسسات المالية الدولية، حيث قد تضطر إلى فرض إجراءات الإغلاق والاحتواء بشكل متكرر في عامي 2021 و 2022 مقارنة بالاقتصادات المتقدمة.

ثانياً: التطورات في أسواق النفط العالمية

نستعرض فيما يلي أهم التطورات التي شهدتها أسعار النفط الخام والمنتجات النفطية خلال الربع الأول من عام 2021 والعوامل المؤثرة عليها. كما نتناول بالتحليل حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية، وتطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية.

1. التطورات في الأسعار الفورية للنفط الخام وبعض المنتجات النفطية

أ. أسعار النفوط الخام المختلفة

ارتفعت أسعار النفط الخام بشكل ملحوظ خلال الربع الأول من عام 2021، بدعم من استمرار التطورات الإيجابية في أساسيات سوق النفط وأسواق العقود الآجلة الإيجابية. **فعلى جانب الطلب،** ارتفع استهلاك زيت التدفئة على خلفية الشتاء قارس البرودة في أجزاء كبيرة من نصف الكرة الأرضية الشمالي، وبالتحديد في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا وشمال آسيا. وتزايدت الآمال بشأن ارتفاع الطلب العالمي على النفط. **وعلى جانب الإمدادات،** قُيدت إمدادات النفط الخام العالمية، حيث واصلت **دول أوبك+** إظهار مستويات توافق قوية مع تعديلات إتفاق خفض الإنتاج، وأجرت المملكة العربية السعودية خفض إضافي وطوعي على إنتاجها بمقدار 1 مليون برميل/يوم على مدى شهري فبراير ومارس 2021، وتعطلت الإمدادات الأمريكية بشكل قياسي بسبب موجة الطقس

المتجمد غير المسبوقة، كما تعطلت تدفقات النفط الخام العالمية بشكل مؤقت بسبب جنوح سفينة حاويات عملاقة في قناة السويس وهو ما أدى إلى تعليق حركة الملاحة بالقناة. وتلقت أسعار النفط الخام دعماً من الانخفاض المستمر في المخزونات النفطية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وقد حد من هذا الارتفاع في الأسعار، تجدد قيود الإغلاق في أوروبا لاحتواء موجة ثالثة من فيروس كورونا المستجد، وتعثر جهود توزيع اللقاحات بسبب أزمة الإمدادات الناجمة عن تأخير الشحنات، وارتفاع صادرات النفط الخام الإيرانية رغم استمرار العقوبات الاقتصادية الأمريكية.

بشكل عام، ارتفع متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك في الربع الأول من عام 2021 بنحو 16 دولار/برميل، أو ما يعادل 36.5% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 60 دولار/برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 8.5 دولار/برميل، أي ما يعادل 16.5% بالمقارنة مع الربع المماثل من عام 2020. ويوضح ***الجدول (2) والشكل (2)***، المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك خلال الفترة (2020 – 2021).

الجدول (2)

متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس وبعض الخامات العربية، (2020 – 2021)، (دولار/ برميل)

الخامات	2020				2021	التغير عن (دولار/برميل)	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الرابع 2020	الربع الأول 2020
سلة أوبك منها :	51.5	26.6	43.4	44.0	60.0	16.0	8.5
خليط الصحراء الجزائري	52.9	28.0	43.6	44.1	61.1	17.0	8.2
العربي الخفيف السعودي	52.7	26.5	43.6	44.2	60.5	16.3	7.8
موربان الاماراتي	52.7	30.5	43.7	44.5	60.1	15.5	7.4
خام التصدير الكويتي	51.8	25.8	43.5	44.2	60.3	16.1	8.5
السدرة الليبي	50.6	25.9	41.7	42.0	59.2	17.1	8.6
البصرة العراقي	50.8	26.3	44.3	44.6	60.4	15.9	9.6
خامات اخرى :							
دبي	50.7	30.8	42.8	44.6	60.0	15.4	9.3
البحري القطري	53.1	25.8	43.9	44.1	60.6	16.5	7.5
برنت	50.2	29.2	42.9	44.1	60.8	16.7	10.6
خام غرب تكساس	46.0	27.8	40.9	42.7	57.8	15.1	11.8

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

الشكل (2)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية لسلة خامات أوبك، (2020- 2021)
(دولار/برميل)

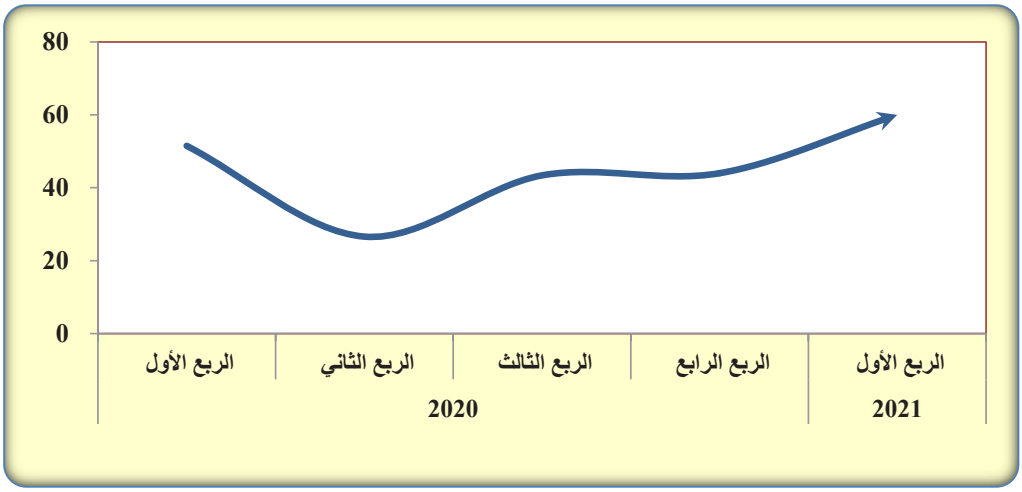

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد شهد الربع الأول من عام 2021 تطورات في نمط فروقات الأسعار، تمثلت في تباين الفروقات بين متوسط أسعار النفوط الخفيفة ذات المحتوى الكبريتي المنخفض والثقيلة عالية المحتوى الكبريتي. فعلى سبيل المثال، وصل الفرق بين متوسط سعر خام برنت (الأعلى جودة ممثلاً للنفوط الخفيفة) ومتوسط سعر خام دبي (ممثلاً للنفوط الثقيلة) إلى 0.8 دولار/برميل لصالح خام برنت خلال الربع الأول من عام 2021 بالمقارنة مع 0.5 دولار/برميل لصالح خام دبي خلال الربع السابق. بينما قل متوسط سعر سلة خامات أوبك عن متوسط سعر خام برنت بواقع 0.8 دولار/برميل بالمقارنة مع 0.1 دولار/برميل خلال الربع السابق.

وتعزى تلك التطورات في مشهد فروقات الأسعار بدرجة كبيرة إلى ارتفاع متوسط أسعار النفوط الخام الرئيسية في العالم بدرجات متفاوته خلال الربع الأول من عام 2021 مقارنة بالربع السابق، حيث ارتفع متوسط سعر خام دبي بنحو 15.4 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق ليبلغ 60 دولار/برميل، وارتفع متوسط سعر خام برنت بنحو 16.7 دولار/برميل مقارنة بالربع السابق

ليبلغ 60.8 دولار/برميل، كما ارتفع متوسط سعر خام غرب تكساس بنحو 15.1 دولار/برميل مقارنة بالربع الرابع من عام 2020 ليبلغ 57.8 دولار/برميل.

تجدُر الإشارة إلى إنخفاض أسعار عقود كلاً من خام برنت وخام غرب تكساس في الأسواق الآجلة (عبر بورصتي نيويورك التجارية Nymex وبورصة إنتركونتيننتال ICE)، يوم الخميس الموافق الثامن عشر من شهر مارس 2021، بأكبر انخفاض يومي لها في أكثر من ستة أشهر، متأثرة بتزايد المخاوف بشأن حدوث موجة جديدة من الاصابات بفيروس كورونا المستجد خاصة في أوروبا، مما اضطر العديد من الدول الأوروبية مثل إيطاليا وفرنسا إلى إعادة فرض القيود وعمليات الإغلاق للحد من انتشار هذا الفيروس. إلى جانب توقع تعثر جهود توزيع اللقاحات في بعض المناطق حول العالم، بسبب أزمة الإمدادات الناجمة عن تأخير الشحنات والمخاوف حيال مدى اَمان وفعالية أحد اللقاحات، مما أثار حالة من عدم اليقين بشأن سرعة التعافي الاقتصادي وانتعاش الطلب العالمي على النفط.

وعلى المستوى الفصلي، فقد ارتفعت عقود خام برنت خلال الربع الأول من عام 2021 بنسبة 22.6% مقارنة بالربع السابق، وهو ثاني ارتفاع فصلي لها على التوالي. كما ارتفعت عقود خام غرب تكساس الأمريكي بنسبة 21.9%، وهو رابع ارتفاع فصلي لها على التوالي.

وشهد الربع الأول من عام 2021 استمرار تداول خام برنت في بورصة التبادل القاري في لندن (ICE) بدرجة أعلى من منافسه الخام الأمريكي القياسي غرب تكساس في بورصة (Nymex) منذ الربع الثاني من عام 2015، إلا أن الفروقات بينهما قد اتسعت خلال هذا الربع لتصل إلى نحو 3.4 دولار/برميل، وهو مستوى أعلى بالمقارنة مع 2.6 دولار/ برميل خلال الربع السابق. وقد تلقت أسعار خام برنت دعماً من التفاؤل بشأن توقعات الطلب العالمي على النفط وتشديد أساسيات سوق النفط. في حين تباطأ ارتفاع خام غرب تكساس الوسيط متأثراً بالعودة السريعة نسبياً لإنتاج النفط الخام الأمريكي عقب الإنخفاض القياسي الذي شهده بسبب موجة البرد غير المسبوقة التي إجتاحت ولاية Texas المصدر الرئيسي لإنتاج النفط الصخري الأمريكي وعدد كبير من الولايات الأمريكية الأخرى، مقارنة ببطء انتعاش عمليات مصافي التكرير الأمريكية التي انخفضت إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق لنفس السبب، مما أدى ارتفاع مخزون النفط الخام الأمريكي بأكبر وتيرة

أسبوعية على الإطلاق مُنذ بدء تسجيل تلك البيانات في عام 1982. كما تأثر خام غرب تكساس الوسيط بانخفاض صادرات النفط الخام الأمريكية تزامناً مع الطلب الضعيف من أوروبا وآسيا وسط بدء موسم صيانة المصافي، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

ويتضح تطور فروقات الأسعار من ***الشكل (3)*** و***الجدول (2) المشار إليه سابقاً***، الذي يبين المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك ونفوط الإشارة الرئيسية في العالم (الخام الأمريكي الخفيف، وخام برنت) خلال الفترة (2020- 2021).

الشكل (3)
المعدلات الربع السنوية لسعر سلة خامات أوبك وخام برنت وخام غرب تكساس، (2020- 2021)
(دولار/برميل)

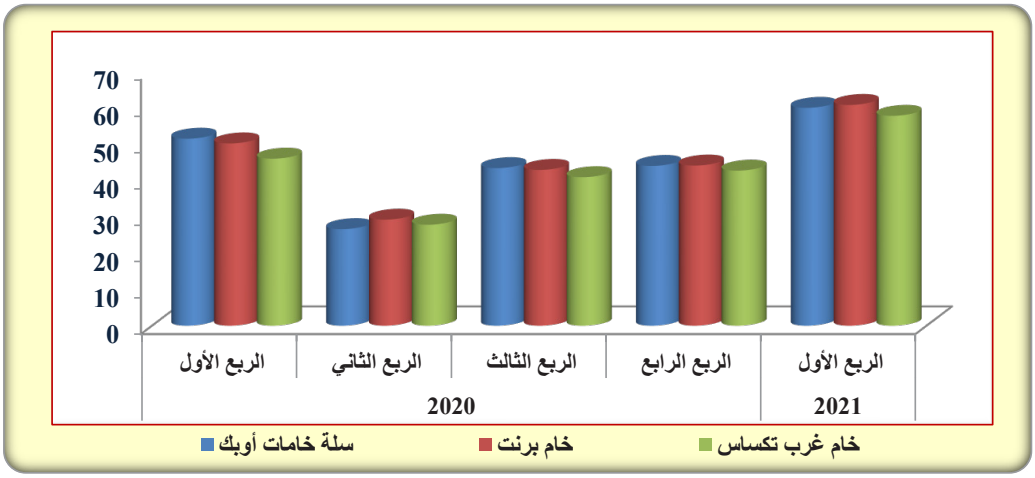

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وقد انعكس التطور في الأسعار ونمط حركة فروقاتها خلال الربع الأول من عام 2021 على مستويات الأسعار الفورية لمختلف الخامات العربية التي سلكت ذات المسلك، حيث شهدت ارتفاعاً في مستوياتها بالمقارنة مع الربع السابق، وبدرجات متفاوتة.

حيث ارتفع متوسط سعر الخام العربي الخفيف السعودي خلال الربع الأول من عام 2021 بنسبة 36.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 60.5 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 14.8% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع متوسط سعر خام التصدير الكويتي

بنسبة 36.4% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 60.3 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 16.4% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يخص الخامات العربية الأخرى، فقد ارتفع خام موربان الإماراتي بنسبة 34.9% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 60.1 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 14% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، كما ارتفع خام السدرة الليبي بنسبة 40.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليبلغ 59.2 دولار/ برميل، مرتفعاً بنسبة 17% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، وارتفعت أسعار كل من الخام الجزائري والخام البحري القطري والبصرة العراقي بنسبة 38.4% و 37.3% و 35.6% بالمقارنة مع الربع السابق إلى 61.1 دولار/برميل و 60.6 دولار/برميل و 60.4 دولار/برميل على التوالي، مرتفعة بنسبة 15.5% و 14.1% و 19% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. ***كما يوضح الشكل (4) الجدول (2) المشار إليه إنفاً.***

الشكل (4)

المعدلات الربع السنوية لأسعار خامات بعض الدول الاعضاء، (2020- 2021)

(دولار/برميل)

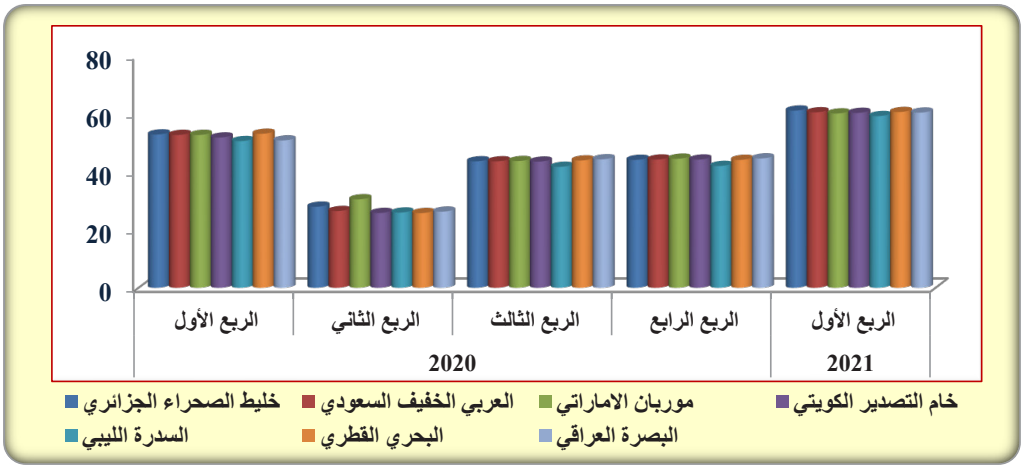

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ب. أسعار بعض المنتجات النفطية

انعكس الارتفاع في أسعار النفط الخام على متوسط أسعار المنتجات النفطية المختلفة خلال الربع الأول من عام 2021 في معظم الأسواق الرئيسية في العالم التي شهدت هي الأخرى ارتفاعاً مقارنة بالربع السابق بنسب متفاوتة حسب السوق ونوع المنتج.

- أسعار الغازولين الممتاز

شهد متوسط أسعار الغازولين الممتاز ارتفاعاً في ***سوق سنغافورة*** خلال الربع الأول من عام 2021 بنسبة 37.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 67.1 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 17.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع في ***سوق الخليج الأمريكي*** بنسبة 42.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 76 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 24.2% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي، مدفوعاً بزيادة حركة السفر لقضاء العطلات وارتفاع الصادرات إلى المكسيك وتوقف عمليات مصافي التكرير بسبب الطقس المتجمد الذي أدى إلى تسجيل العقود الآجلة للغازولين في بورصة نيويورك لأعلى مستوياتها مُنذ شهر أغسطس 2019. وارتفع متوسط سعر الغازولين الممتاز في ***سوق البحر المتوسط*** بنسبة 40.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 66.5 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 20.5% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وفي ***سوق روتردام*** ارتفع متوسط السعر بنسبة 35.3% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 70.2 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 13% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

وقد حققت سوق الخليج الأمريكي أعلى الأسعار من بين الأسواق الأربعة خلال الربع الأول من عام 2021، تلتها سوق روتردام ثم سوق سنغافورة وسوق البحر المتوسط، كما يوضح ***الجدول (3) والشكل (5).***

الجدول (3)
المتوسط الربع السنوي للأسعار الفورية للمنتجات النفطية فى الأسواق الرئيسية، (2020 – 2021)
(دولار/ برميل)

	السوق	الغازولين الممتاز	زيت الغاز	زيت الوقود
الربع الأول 2020	سنغافورة	57.3	62.4	42.4
	روتردام	62.1	63.0	51.0
	البحر المتوسط	55.2	61.9	54.6
	الخليج الامريكي	61.2	57.8	36.4
الربع الثاني	سنغافورة	33.0	37.8	28.3
	روتردام	38.4	37.3	28.0
	البحر المتوسط	31.5	35.8	30.9
	الخليج الامريكي	40.2	31.0	24.6
الربع الثالث	سنغافورة	47.3	47.8	39.4
	روتردام	53.0	47.5	39.5
	البحر المتوسط	47.5	47.4	42.0
	الخليج الامريكي	52.9	43.2	37.7
الربع الرابع	سنغافورة	48.7	48.8	48.2
	روتردام	51.9	48.9	45.0
	البحر المتوسط	47.5	49.0	46.7
	الخليج الامريكي	53.3	47.7	40.3
الربع الأول 2021	سنغافورة	67.1	65.7	64.5
	روتردام	70.2	66.0	61.7
	البحر المتوسط	66.5	65.5	62.9
	الخليج الامريكي	76.0	63.3	51.8
التغير عن (دولار/برميل) الربع الرابع 2020	سنغافورة	18.4	16.9	16.3
	روتردام	18.3	17.0	16.7
	البحر المتوسط	19.0	16.4	16.1
	الخليج الامريكي	22.7	15.6	11.5
التغير عن (دولار/برميل) الربع الأول 2020	سنغافورة	9.8	3.3	22.2
	روتردام	8.1	3.0	10.8
	البحر المتوسط	11.3	3.5	8.23
	الخليج الامريكي	14.8	5.5	15.4

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (5)
المعدلات الربع السنوية لأسعار الغازولين الممتاز في الأسواق الرئيسية، (2020- 2021)
(دولار/برميل)

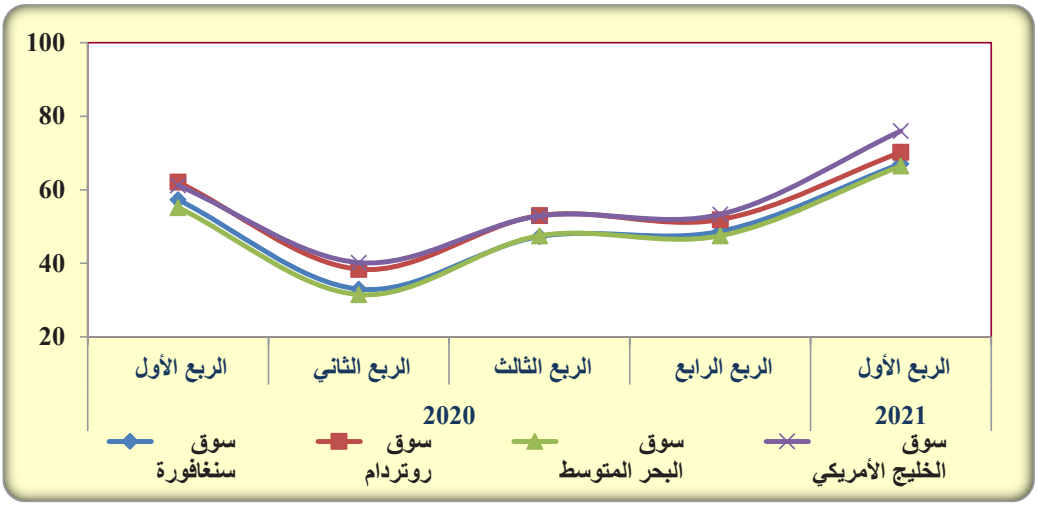

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- أسعار زيت الغاز

سجلت أسعار زيت الغاز خلال الربع الأول من عام 2021 مستويات أقل من أسعار الغازولين و أعلى من أسعار زيت الوقود في كل الأسواق الرئيسية في العالم بشكل عام. وقد استأثر ***سوق روتردام*** بأعلى متوسط لأسعار زيت الغاز وهو 66 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 34.8% بالمقارنة مع الربع السابق، وارتفاعاً بنسبة 4.8% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وتلتها ***سوق سنغافورة*** بمتوسط سعر 65.7 دولار/برميل بنسبة ارتفاع 34.7% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة ارتفاع 5.3% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. ثم ***سوق البحر المتوسط*** بمتوسط سعر بلغ 65.5 دولار/برميل، مرتفعاً بنسبة 33.5% بالمقارنة مع الربع السابق، ومرتفعاً بنسبة 5.7% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. وأخيراً ***سوق الخليج الامريكي*** بأدنى متوسط للأسعار وهو 63.3 دولار/برميل خلال الربع الأول من عام 2021 بنسبة ارتفاع 32.7% بالمقارنة مع الربع السابق، وبنسبة ارتفاع 9.5% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

- أسعار زيت الوقود

ارتفع متوسط أسعار زيت الوقود في ***سوق سنغافورة*** خلال الربع الأول من عام 2021 بنسبة 33.8% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 64.5 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 52.3% بالمقارنة مع الربع المناظر من العام الماضي. وارتفع متوسط السعر في ***سوق البحر المتوسط*** بنسبة 34.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 62.9 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 15.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي. كما ارتفع متوسط سعر زيت الوقود في كلاً من ***سوق روتردام*** بنسبة 37.1% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 61.7 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 21.1% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي، و***سوق الخليج الأمريكي*** بنسبة 28.5% بالمقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 51.8 دولار/برميل، مشكلاً ارتفاعاً بنسبة 42.4% بالمقارنة مع الربع المماثل من العام الماضي.

2. العوامل المؤثرة على أسعار النفط خلال الربع الأول من عام 2021

ساد خلال الربع الأول من عام 2021 العديد من العوامل التي كان لها تأثير مباشر أو غير مباشر على حركة أسعار النفط الخام، وهي كما يلي:

أ. العوامل ذات العلاقة بأساسيات السوق

- الإمدادات النفطية العالمية

شهد إجمالي الإمدادات النفطية العالمية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي[2]) ارتفاعاً بنحو 700 ألف برميل/ يوم خلال الربع الأول من عام 2021، أي بنسبة 0.8% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 93 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 7.2 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام السابق. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تقليص دول أوبك+ (من ضمنها روسيا) لتخفيضات إتفاق خفض الإنتاج، إلى جانب ارتفاع الإمدادات من أوروبا وأمريكا اللاتينية والصين ، ***كما يوضح الجدول (4) و الشكل (6).***

[2] هي تلك الأجزاء من الغاز التي تستخلص كسوائل في أجهزة الفصل ومرافق الحقل أو وحدات معالجة الغاز، وتشمل على الإيثان والبروبان والبيوتان والبنتان ومكثفات أخرى.

الجدول (4)
تطور إمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي
(مليون برميل/ يوم)

		دول أوبك	دول خارج أوبك	إجمالي الإمدادات العالمية
	الربع الأول 2020	33.4	66.8	100.2
	الربع الثاني	30.7	61.1	91.8
	الربع الثالث	29.0	61.5	90.5
	الربع الرابع	30.1	62.3	92.3
	الربع الأول 2021*	30.2	62.8	93.0
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الرابع 2020	0.2	0.5	0.7
	الربع الأول 2020	(3.2)	(4.0)	(7.2)

* بيانات تقديرية.

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (6)
التطورات الربع السنوية لإمدادات العالم من النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي، (2020- 2021)
(مليون برميل/ يوم)

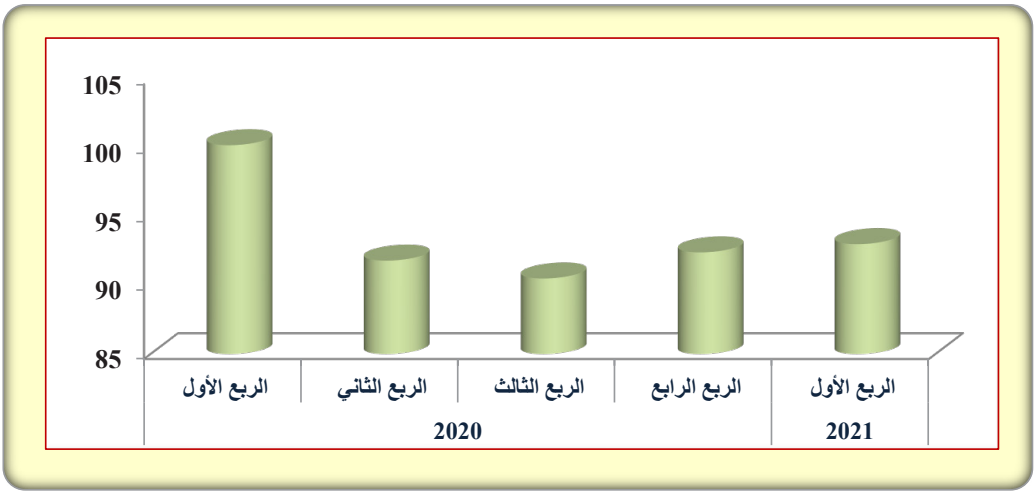

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- **إمدادات دول أوبك**[3]

ارتفعت الإمدادات النفطية (نفط خام وسوائل الغاز الطبيعي) لدول أوبك خلال الربع الأول من عام 2021 بمقدار 177 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.6% مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 30.2 مليون برميل/يوم، منخفضةً بنحو 3.2 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 9.4% مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. أما فيما يخص حصة دول أوبك من إجمالي الإمدادات النفطية العالمية خلال الربع الأول من عام 2021، فقد بلغت 32.5%، وهو مستوى أقل من المحقق خلال الربع السابق والبالغ 32.6%، وأقل من المستوى المحقق خلال الربع المماثل من العام الماضي والبالغ 33.3%، ***كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه آنفاً.***

هذا وقد ارتفعت امدادات دول أوبك من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2021 بنحو 197 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 25.1 مليون برميل/يوم، منخفضة بنحو 3.1 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما انخفضت إمدادات دول أوبك من سوائل الغاز الطبيعي والنفوط غير التقليدية بشكل طفيف بلغ 20 ألف برميل/يوم فقط مقارنة بالربع السابق، لتصل إلى 5.1 مليون برميل/يوم، منخفضة بنحو 20 ألف برميل/يوم على أساس سنوي.

يأتي ذلك على خلفية تقليص **دول أوبك+** لتخفيضات إتفاق خفض الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل/يوم خلال شهر يناير 2021، ثم تقليصها بشكل تدريجي مقداره 75 ألف ب/ي فقط خلال شهري فبراير ومارس 2021. إلى جانب الزيادة المضطردة في إنتاج النفط الخام في ليبيا التي لا يشملها إتفاق خفض الإنتاج ليصل إلى نحو 1.2 مليون ب/ي خلال الربع الأول من عام 2021. فضلاً عن ارتفاع إنتاج إيران للربع الثاني على التوالي ليصل إلى 2.2 مليون برميل/يوم على الرغم من الضغوطات الاقتصادية الأمريكية المفروضة على قطاع الطاقة الإيراني، وارتفاع إمدادات فنزويلا من النفط الخام للربع الثاني على التوالي لتصل إلى 513 ألف برميل/يوم، على الرغم من الضغوطات الاقتصادية الأمريكية والأزمة الاقتصادية والسياسية التي تمر بها.

[3] شهد شهر يناير 2020 انسحاب دولة الأكوادور من عضوية المنظمة، وبناء على ذلك لا يتضمن إجمالي إمدادات دول أوبك إنتاج الأكوادور البالغ حوالي 0.5 مليون برميل/يوم من النفط الخام، وفقاً للتقارير الشهرية حول السوق النفطية لمنظمة أوبك.

هذا وقد كان لإجراء المملكة العربية السعودية تخفيضات إضافية طوعية على إنتاجها النفطي بلغت 1 مليون برميل/يوم على مدى شهري فبراير ومارس، دوراً في الحد من ارتفاع الإمدادات النفطية لدول أوبك خلال الربع الأول من عام 2021.

- إمدادات دول خارج أوبك

ارتفع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الأول من عام 2021 بنحو 500 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.8% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 62.8 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 4 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 6% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الشكل (7) والجدول (4) المشار إليه سابقاً.***

الشكل (7)
التطورات الربع السنوية للإمدادات النفطية العالمية وفق المجموعات الرئيسية، (2020- 2021)
(مليون برميل/ يوم)

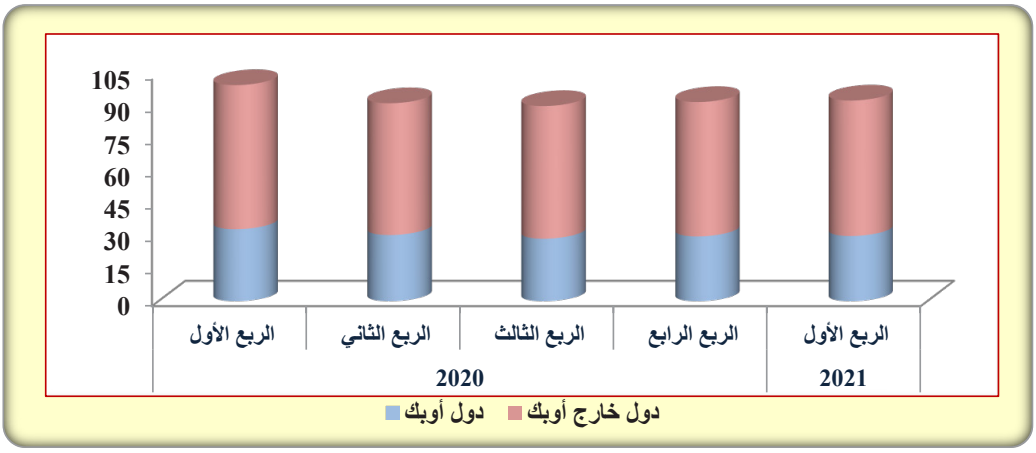

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

ويعزى الارتفاع في إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال الربع الأول من عام 2021 بشكل رئيسي إلى ارتفاع إمدادت كل من دول أوراسيا (من ضمنها روسيا) وأوروبا وأمريكا اللاتينية والصين. وبالرغم من إنخفاض إمدادات الولايات المتحدة الأمريكية النفطية متأثرة بموجة الطقس المتجمد غير المسبوقة خلال شهر فبراير 2021.

وبالنسبة لإمدادات **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**[4]، فقد انخفض إنتاج دول الأمريكتين خلال الربع الأول من عام 2021، تزامناً مع إنخفاض إنتاج الولايات المتحدة من النفط وسوائل الغاز الطبيعي غير التقليدية ليبلغ نحو 17.2 مليون برميل/ يوم، مشكلاً إنخفاضاً بحوالي 150 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. وهنا تجدُر الإشارة إلى انخفاض معدل انتاج النفط الخام في الولايات المتحدة خلال الأسبوع المنتهي في التاسع عشر من شهر فبراير 2021 بمقدار 1.1 مليون برميل/يوم وهو نفس مستوى الإنخفاض القياسي المسجل في الأسبوع الأخير من شهر أغسطس 2020 ليصل إلى 9.7 مليون برميل/يوم. وذلك على خلفية موجة الطقس المتجمد غير المسبوقة التي إجتاحت ولاية Texas مركز صناعة النفط الصخري الأمريكي وعدد كبير من الولايات الأخرى، وتسببت في إنقطاع تاريخي للتيار الكهربائي، وتجمُد النفط عند رؤوس الآبار وفي خطوط الأنابيب بما في ذلك تلك التي تنقل النفط من أكبر مركز تخزين في Cushing بولاية Oklahoma إلى ساحل الخليج الأمريكي، وفقاً لبيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

كما انخفضت إمدادات كندا النفطية خلال الربع الأول من عام 2021 لتصل إلى 5.51 مليون برميل/يوم خلال شهر فبراير 2021، على الرغم من أعلان حكومة مقاطعة Alberta الكندية في شهر أكتوبر 2020 إنها سترفع قيود الإنتاج التي فرضتها عام 2018 لتقليل المخزونات التي نمت بسبب محدودية الطاقة التصديرية، بدءاً من شهر يناير 2021. ويعزى ذلك الإنخفاض بشكل رئيسي إلى انخفاض إنتاج البيتومين وتراجع انتاج النفط الخام الاصطناعي (synthetic) المنتج من ترسبات البيتومين المعروفة بالرمال النفطية عن المستوى القياسي المسجل في نهاية عام 2020.

بينما استقرت إمدادات المكسيك النفطية خلال الربع الأول من عام 2021 عند مستوى 1.9 برميل/يوم، هذا ومن المتوقع أن يظل هذا المستوى ثابتاً خلال الربع الثاني، قبل أن يرتفع إلى 1.94 مليون برميل/يوم خلال النصف الثاني من عام 2021 تزامناً مع بدء تشغيل المرحلة الأولى من حقول PokochIchalkil بقدرة قصوى تبلغ 100 ألف برميل/يوم.

[4] تضم منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عضويتها الدول التالية: النمسا، أستراليا، بلجيكا، كندا، تشيلي، كولومبيا، التشيك، الدنمارك، إستونيا، فنلندا، فرنسا، ألمانيا، اليونان، المجر، أيسلندا، أيرلندا، إيطاليا، اليابان، كوريا الجنوبية، لاتفيا، ليتوانيا، لوكسمبورغ، المكسيك، هولندا، نيوزيلندا، النرويج، بولندا، البرتغال، سلوفاكيا، سلوفينيا، إسبانيا، السويد، سويسرا، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية.

وشهدت الامدادات النفطية لدول أوروبا ارتفاعاً بلغ نحو 110 ألف برميل/يوم خلال الربع الأول من عام 2021، يأتي ذلك وسط بدء تدفق الإنتاج الإضافي من مشروع Snorre Expansion لتحسين استخراج النفط في بحر الشمال النرويجي. هذا ومن المتوقع أن يرتفع إنتاج النفط في النرويج خلال النصف الثاني من عام 2021 من خلال حقل Njord، ومشروع Fenja، ومشروع Gjøa P1 في بحر الشمال.

أما فيما يخص **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**، فقد ارتفعت الإمدادات من دول أمريكا اللاتينية بشكل ملحوظ بلغ نحو 100 ألف برميل/يوم خلال الربع الأول من عام 2021. يذكر أن إنتاج النفط الخام في البرازيل ارتفع في شهر يناير تزامناً مع تراجع عمليات الصيانة المخطط لها في منطقة ما قبل الملح، قبل أن ينخفض في شهر فبراير بسبب قرار شركة Petrobras بخفض الإنتاج مؤقتاً في حقل Marlim Sul البحري بسبب إجراءات السلامة المتعلقة بجائحة فيروس كورونا المستجد. ومع ذلك، عاود الإنتاج ارتفاعه في أواخر شهر مارس.

كما ارتفعت الإمدادات النفطية من الصين بنحو 130 ألف برميل/يوم خلال الربع الأول من عام 2021 وفقاً للبيانات الرسمية. يذكر أن الصين كانت أحد الدول القليلة التي أظهرت نمواً في إمدادات النفط خلال عام 2020، على الرغم من جائحة فيروس كورونا المستجد.

وتزامناً مع قرار دول أوبك+ بشأن تقليص تخفيضات إتفاق خفض الإنتاج بدء من شهر يناير 2021، ارتفعت إمدادات روسيا النفطية خلال الربع الأول من عام 2021 لتصل إلى نحو 10.5 مليون برميل/يوم وهو مستوى مرتفع بنحو 160 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. كما ارتفعت الإمدادات النفطية من باقي مجموعة دول أوراسيا بنحو 60 ألف برميل/يوم مقارنة مع الربع السابق.

ويوضح ***الشكل (8)*** معدلات التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية من دول أوبك، والدول المنتجة من خارجها خلال الفترة (2020- 2021).

الشكل (8)
التغير الربع السنوي في الإمدادات النفطية العالمية، (2020- 2021)
(مليون برميل/ يوم)

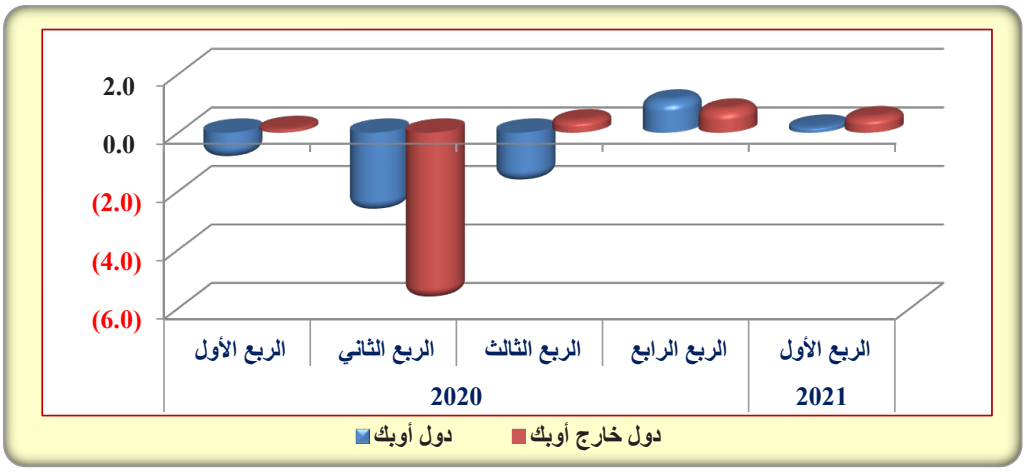

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

- إنتاج النفط الصخري في الولايات المتحدة[5]،وتطور عدد الحفارات العاملة

إنخفض متوسط إنتاج الولايات المتحدة الأمريكية من النفط الصخري خلال الربع الأول من عام 2021 بمقدار 410 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 5.2% مقارنة بمستويات الربع السابق، ليبلغ 7.456 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 1.7 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 18.2% مقارنة بالربع المماثل من عام 2020.

ويعزى التراجع في إنتاج النفط الصخري الأمريكي خلال الربع الأول من عام 2021 بشكل رئيسي إلى موجة الطقس المتجمد غير المسبوقة التي إجتاحت ولاية Texas مركز صناعة النفط الصخري بالولايات المتحدة الأمريكية خلال شهر فبراير 2021، وتسببت في أكبر إغلاق متعلق بالطقس على الإطلاق في حوض Permian أكبر مكامن النفط الصخري بلغت نسبته 35%، استمر على مدى عدة أسابيع قبل استئنافه بشكل كامل، وفقاً لبيانات شركة Wood Mackenzie.

[5] يمثل إنتاج سبع مناطق رئيسية فى إنتاج النفط الصخري فى الولايات المتحدة الأمريكية وهى مناطق، Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia وتضم (Utica and Marcellus) ، بالاضافة إلى منطقة Anadarko التي أصبحت هدفاً للعديد من منتجي النفط الصخري والغاز الصخري خلال السنوات الأخيرة.

يذكر أن منتجي النفط الصخري الأمريكي بدأوا في ملاحظة علامات على ارتفاع التكاليف مع بدء تعافي عمليات الحفر عقب الانهيار التاريخي في أسعار النفط الخام خلال العام الماضي 2020. حيث أظهر أحدث مسح فيدرالي للطاقة تم إجرائه بمقاطعة Dallas في شهر مارس 2021 إلى أن سعر خام غرب تكساس الذي تحتاجه شركات الطاقة لتغطية نفقات تشغيل الآبار المحفورة المكتملة هو 31 دولار/برميل وهو ما يزيد بنسبة 3% عن الفترة المماثلة من العام الماضي، في حين تحتاج تلك الشركات إلى 52 دولار/برميل لحفر بئر جديد مربح، مرتفعاً بنسبة 6% على أساس سنوي.

هذا وقد تأثرت صناعة النفط الصخري الأمريكي نسبياً خلال الربع الأول من عام 2021 بقرار الإدارة الأمريكية الجديدة الخاص بإيقاف مؤقت لمدة 60 يوماً لتصاريح التنقيب عن النفط والغاز على الأراضي والمياه الفيدرالية التي تشكل نحو 22% من إنتاج النفط الخام الأمريكي وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية. يأتي ذلك في خطوة أولى نحو الوفاء بتعهُد حظر عمليات الحفر الجديدة على الأراضي الفيدرالية بشكل دائم والذي قد يستغرق عدة أعوام.

أما فيما يخص متوسط عدد الحفارات العاملة خلال الربع الأول من عام 2021، فقد ارتفع بمقدار 77 حفارة مقارنة بمستويات الربع السابق، ليصل إلى 355 حفارة، منخفضاً بنحو 357 حفارة على أساس سنوي. يذكر أن عدد الحفارات العاملة يشهد ارتفاعاً شهرياً متواصلاً منذ شهر سبتمبر 2020، وهو مؤشر مبكر عن الإنتاج المستقبلي. ***كما يوضح الجدول (5) والشكل (9).***

الجدول (5)

متوسط إمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، (2020 – 2021)

		إمدادات النفط الصخري (مليون برميل/يوم)	عدد الحفارات العاملة (حفارة)
	الربع الأول 2020	9.119	712
	الربع الثاني	7.543	359
	الربع الثالث	7.812	224
	الربع الرابع	7.866	278
	الربع الأول 2021*	7.456	355
التغير عن	الربع الرابع 2020	(0.410)	77
	الربع الأول 2020	(1.663)	(357)

*بيانات تقديرية

ملاحظة: ـ الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر: EIA, Drilling Productivity Report for key tight oil and shale gas regions, Various Issues.

الشكل (9)
المتوسط الربع السنوي لإمدادات النفط الصخري في الولايات المتحدة وعدد الحفارات العاملة، (2021 – 2020)

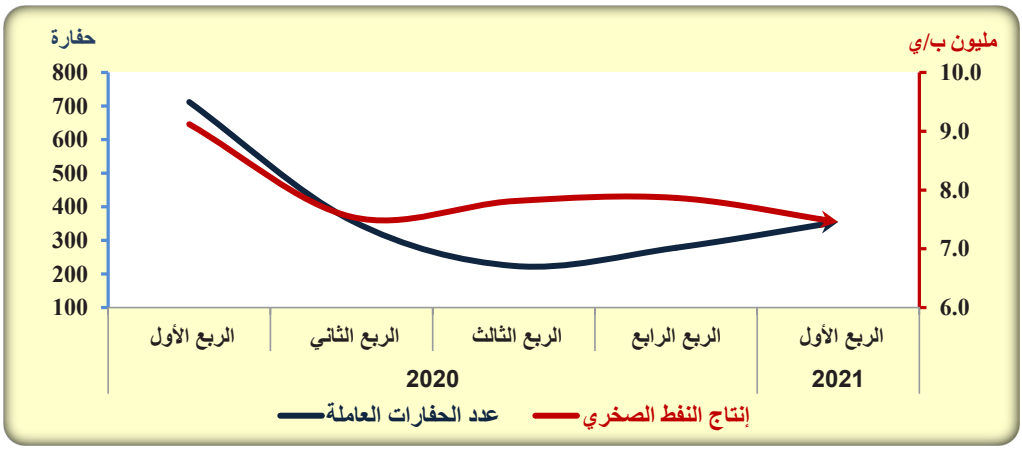

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

- الأبار المحفورة (المكتملة وغير المكتملة) من النفط والغاز الصخريين في الولايات المتحدة

ارتفع إجمالي عدد أبار النفط والغاز الصخريين المحفورة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأول من عام 2021 بنحو 254 بئر أو بنسبة 24.8% مقارنة بمستويات الربع السابق، وهو الارتفاع الفصلي الثاني على التوالي، ليصل إلى 1277 بئر، وهو مستوى منخفض بنحو 1948 بئر أو بنسبة تقدر بحوالي 60.4% مقارنة بالربع المماثل من عام 2020. يأتي ذلك تزامناً مع ارتفاع أسعار النفط الخام، والتي ترتبط بدورها بعلاقة طردية مع عدد الأبار المحفورة، ***كما يوضح الشكل (10).***

الشكل (10)
تطور إجمالي عدد الأبار المحفورة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة، خلال الفترة (2020 – 2021)

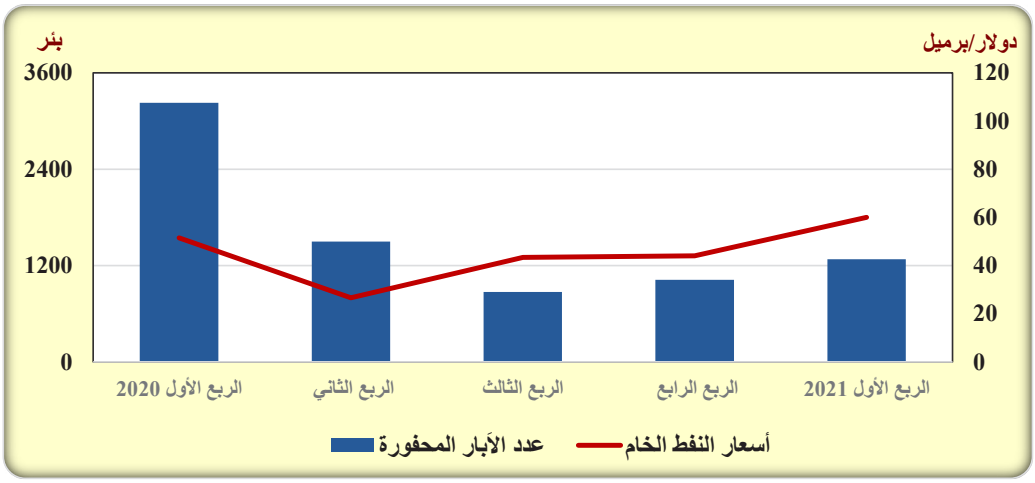

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA)، تقرير إنتاجية الحفر في مناطق النفط والغاز الصخري، أعداد مختلفة.

الجدير بالذكر، أن النسبة الأكبر من الأبار المحفورة مكتملة الإنجاز، والتي تعرف بالأبار المحفورة المكتملة، وهي ترتبط بعلاقة طردية مع متوسط أسعار النفط الخام، أما النسبة الباقية من الأبار المحفورة لا يتم استكمالها إلا عند وصول أسعار النفط إلى مستويات مناسبة لمنتجي النفط والغاز الصخري وتعرف بالأبار غير المكتملة. وعلى الرغم من ارتفاع أسعار النفط الخام، تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض إجمالي عدد الأبار المحفورة المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الربع الأول من عام 2021 بنحو 51 بئر مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 1741 بئر، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى موجة الطقس غير المسبوقة التي تسببت في تجمُد النفط عند رؤوس الآبار وتوقف نحو 75% من أطقم التكسير الهيدروليكي خلال شهر فبراير.

في حين تشير التقديرات الأولية إلى إنخفاض الإجمالي التراكمي لعدد الأبار المحفورة غير المكتملة من النفط الصخري والغاز الصخري في نهاية الربع الأول من عام 2021 بنحو 464 بئر، مقارنة بمستويات الربع السابق، ليبلغ عددها 6912 بئر، وهو مستوى منخفض بنحو 1467 بئر مقارنة بالربع المماثل من عام 2020. هذا وقد أشار تقرير صادر عن Bloomberg إلى تقلص

ملحوظ في عدد آبار النفط الصخري الأمريكي غير المكتملة تزامناً مع ارتفاع أسعار النفط، مما يشير إلى استعداد المنتجين لإعادة أطقم الحفر إلى العمل مع انتعاش الصناعة من الانكماش الناجم عن جائحة فيروس كورونا المستجد. وفي هذا السياق، من المتوقع أن ينخفض عدد تلك الآبار إلى أقل من 5000 بئر بحلول الأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2021، وفقاً لشركة Lium لمعلومات السوق المختصة بالطاقة.

- الطلب العالمي على النفط

عقب بدء تعافيه على مدى الربعين السابقين، انخفض الطلب العالمي على النفط خلال الربع الأول من عام 2021 بنحو 800 ألف ب/ي مقارنة بالربع السابق، أي بنسبة 0.8%، ليصل إلى 93.4 مليون برميل/ يوم، مشكلاً إنخفاضاً بنحو 100 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 0.1% على أساس سنوي. ويعزى ذلك إلى بدء موجة ثالثة من جائحة فيروس كورونا المستجد وبخاصة في أوروبا أدت إلى تجدد عمليات الإغلاق وإعادة فرض قيود على السفر وإجراءات أكثر صرامة على حركة التنقل، فضلاً عن التراجع الملحوظ في طلب كلاً من الصين والهند، ***كما يوضح الجدول (6) والشكل (11).***

الجدول (6)

تطور الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية، (2020 – 2021)

(مليون برميل/ يوم)

		دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	إجمالي الطلب العالمي
	الربع الأول 2020	45.4	48.1	93.5
	الربع الثاني	37.6	45.5	83.1
	الربع الثالث	42.3	48.9	91.2
	الربع الرابع	43.1	51.2	94.2
	الربع الأول 2021*	43.3	50.1	93.4
التغير عن (مليون ب/ي)	الربع الرابع 2020	0.3	(1.1)	(0.8)
	الربع الأول 2020	(2.1)	2.0	(0.1)

*بيانات تقديرية

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

الشكل (11)
التطورات الربع السنوية للطلب العالمي على النفط، (2020- 2021)
(مليون برميل/ يوم)

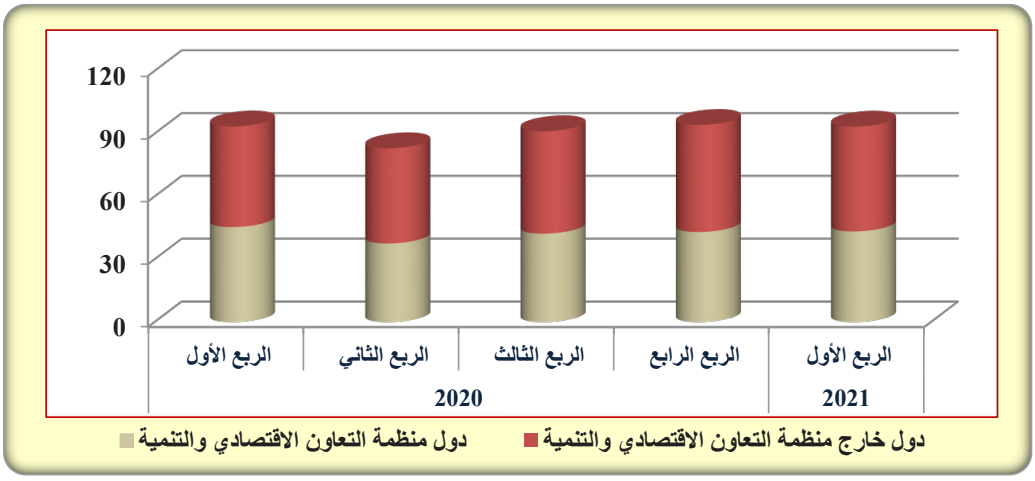

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

وفيما يلي بيان للتطورات التي شهدتها مستويات الطلب على النفط لكل مجموعة من المجموعات الدولية على حدة خلال الربع الأول من عام 2021:

- **الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية**

ارتفع طلب مجموعة **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على النفط خلال الربع الأول من عام 2021 بحوالي 300 ألف برميل/ يوم، أي بنسبة 0.7% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى نحو 43.3 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 2.1 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 4.6% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن مجموعة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ارتفع طلب **دول الأمريكتين** خلال الربع الأول من عام 2021 بنحو 700 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 23.8 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 500 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك الارتفاع بشكل رئيسي إلى استمرار تعافي الطلب على النفط في الولايات المتحدة الأمريكية، وإن كان بوتيرة أقل نسبياً من الربع السابق، ليساهم بنحو 49.3% من إجمالي

الارتفاع في طلب دول الأمريكتين. وفي هذا السياق ارتفع الطلب الأمريكي خلال شهر يناير 2021 بنحو 296 ألف برميل/يوم مقارنة بالشهر السابق، ليصل إلى نحو 19.4 مليون برميل/يوم، بدعم من ارتفاع مبيعات نواتج التقطير إلى مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا المستجد، في حين أثرت إجراءات الإغلاق في غالبية الولايات الأمريكية خلال هذا الشهر على الطلب على وقود النقل. وتُظهر البيانات الأولية الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية ارتفاع الطلب المحلي على النفط إلى نحو 19.6 مليون برميل/يوم في شهر فبراير 2021 وهو أعلى مستوى مسجل مُنذ شهر مارس 2020 مدفوعاً بارتفاع الطلب على وقود التدفئة، وعلى الرغم من إنخفاض الطلب الأمريكي المحلي على الغازولين وسط تراجع ملحوظ في حركة التنقل بسبب الطقس المتجمد. قبل أن يعاود الطلب إنخفاضه خلال شهر مارس 2021 إلى نحو 19.3 مليون برميل/يوم، متأثراً بالتوقف القياسي لمصافي التكرير في نهاية شهر فبراير والذي استمر على مدى عدة أسابيع قبل استئنافه بشكل كامل.

كما واصل الطلب على النفط تعافيه في كلاً من كندا والمكسيك، وإن كان بشكل نسبي، في ظل الاعتماد المتزايد على العمل والتعلم عن بُعد بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد.

وإنخفض طلب **دول أوروبا** خلال الربع الأول من عام 2021 بحوالي 400 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 12.1 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 1.2 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى إنخفاض الطلب على وقود النقل في ظل تجدد عمليات الإغلاق في العديد من الدول الأوروبية بما في ذلك فرنسا وألمانيا وإيطاليا، وسط موجة ثالثة من فيروس كورونا المستجد. وفي هذا السياق، أظهرت بيانات شركة Refinitiv لتتبع حركة السفن، تراجع حاد في عدد شحنات الديزل وزيت الغاز الأمريكي القادمة إلى أوروبا، استجابة لضعف الطلب

بينما ارتفع طلب **دول أسيا الهادئ** بنحو 50 ألف برميل/يوم فقط مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 7.4 مليون برميل/يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 400 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المناظر من العام الماضي. ويعزى هذا التباطؤ إلى تراجع طلب مصافي التكرير في كلاً من كوريا الجنوبية، واليابان التي سجلت خلال شهر يناير 2021 أدنى مستوى للطلب على الغازولين مُنذ عام 1989

بسبب الإجراءات التقييدية لحالة الإغلاق الطارئ المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد، في حين ارتفع الطلب على وقود التدفئة بسبب الطقس شديد البرودة. ***كما يوضح الجدول (7).***

الجدول (7)

تطور الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2020 – 2021)

(مليون برميل/ يوم)

		دول الأمريكتين	دول أوروبا	دول أسيا الهادئ	إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
	الربع الأول 2020	24.4	13.3	7.8	45.4
	الربع الثاني	20.0	11.0	6.5	37.6
	الربع الثالث	22.7	12.9	6.7	42.3
	الربع الرابع	23.2	12.6	7.3	43.1
	الربع الأول 2021*	23.8	12.1	7.4	43.3
التغير عن	الربع الرابع 2020	**0.7**	**(0.4)**	**0.05**	**0.3**
	الربع الأول 2020	**(0.5)**	**(1.2)**	**(0.4)**	**(2.1)**

* بيانات تقديرية.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

- الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية

انخفض طلب **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** على النفط خلال الربع الأول من عام 2021 بنحو 1.1 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 2.1% مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 50.1 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 2 مليون برميل/يوم، أي بنسبة 4.2% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي.

وضمن تلك الدول، ارتفع الطلب على النفط في **منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا** خلال الربع الأول من عام 2021 بنحو 350 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 12.3 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 30 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، حيث ارتفع طلب **الدول العربية** على النفط بواقع 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.7 مليون برميل/يوم، أي ما يشكل نحو 13.4% من إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الأول من عام 2021. كما ارتفع طلب الدول الأخرى في منطقة

الشرق الأوسط وأفريقيا بواقع 150 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 5.6 مليون برميل/يوم، منخفضاً بنحو 100 ألف برميل/يوم على أساس سنوي.

وفيما يخص طلب **الدول الآسيوية** فقد شهد انخفاضاً ملحوظاً خلال الربع الأول من عام 2021 بلغ نحو 1.5 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 26.2 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.7 مليون برميل/يوم مقارنة بنظيره المسجل خلال العام الماضي.

حيث انخفض **الطلب الصيني**، الذي يُعد المحرك الرئيسي للنمو الاقتصادي الآسيوي وقاطرة التعافي في السوق المذكورة، بنحو 1.3 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 13 مليون برميل/يوم خلال الربع الأول من عام 2021، مرتفعاً بنحو 1.6 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تكثيف إجراءات العزل العام والقيود على السفر في شمال شرق البلاد للحد من انتشار فيروس كورونا المستجد تزامناً مع عطلة رأس السنة القمرية الجديدة، مما أدى إلى انخفاض عدد المسافرين بنسبة 70% عما كان عليه قبل عامين، إلى جانب تراجع معدل نمو نشاط المصانع خلال شهر فبراير 2021 إلى أدنى مستوى له في تسعة أشهر، وفقاً لبيانات المكتب الوطني للإحصاء. يأتي هذا الانخفاض على الرغم من الطلب القوي على وقود التدفئة خلال شهر يناير 2021 تزامناً مع إنخفاض درجة حرارة الطقس في العاصمة الصينية إلى أدنى مستوى له في أكثر من خمسة عقود، فضلاً عن الارتفاع الملحوظ في الواردات من النفط الخام خلال شهر مارس 2021.

هذا ومن المتوقع تراجع طلب الصين على النفط خلال الربع الثاني من عام 2021 على خلفية تباطؤ الواردات من النفط الخام تزامناً مع التوجه نحو السحب من المخزونات في ظل ارتفاع الأسعار واقتراب طاقة التخزين من الإمتلاء بعد موجة شراء النفط الرخيص خلال العام الماضي، فضلاً عن ضعف هوامش التكرير وبدء عمليات الصيانة المخطط لها في مصافي تكرير النفط المستقلة.

أما بالنسبة للاقتصاد الهندي، المحرك الآخر لنمو الاقتصاد الآسيوي، فقد انخفض **الطلب الهندي** على النفط خلال الربع الأول من عام 2021 بنحو 200 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 4.9 مليون برميل/ يوم، مرتفعاً بنحو 100 ألف برميل/يوم على أساس سنوي. ويعزى هذا الانخفاض بشكل رئيسي إلى تراجع الطلب على وقود النقل (الديزل والغازولين والنافثا

والكيروسين) خلال شهري يناير وفبراير ليصل إلى إلى أدنى مستوى له مُنذ شهر سبتمبر 2020 وسط ارتفاع قياسي في الأسعار المحلية، وعلى الرغم من ارتفاع استهلاك الغازولين خلال شهر مارس 2021 إلى أعلى مستوى له في أربعة أشهر بسبب تفضيل استخدام السيارات على وسائل النقل العام لتجنب الإصابة بفيروس كورونا المستجد.

ومن جهة أخرى، ارتفع الطلب على النفط في **دول أمريكا اللاتينية** خلال الربع الأول من عام 2021 بنحو 30 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 6.2 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 40 ألف برميل/يوم على أساس سنوي. حيث انخفض الطلب على النفط في **البرازيل** بنحو 100 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 2.6 مليون برميل/يوم، تزامناً مع تراجع الطلب على وقود النقل وسط تأجيل الاحتفال بكرنافال Rio de Janeiro للسيطرة على جائحة فيروس كورونا المستجد وسلالته الجديدة سريعة الانتشار. بينما ارتفع طلب دول أمريكا اللاتينية الأخرى بنحو 130 ألف برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.6 مليون برميل/ يوم.

وشهد طلب **دول أوراسيا** على النفط ارتفاعاً خلال الربع الأول من عام 2021 بمقدار 90 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى نحو 4.8 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 400 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. حيث ارتفع **طلب روسيا** على النفط بمقدار 140 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.6 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 200 ألف برميل/يوم على أساس سنوي. في حين انخفض طلب باقي دول أورأسيا بنحو 50 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق. ***كما يوضح الجدول (8).***

الجدول (8)
تطور الطلب على النفط في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، (2020 – 2021)
(مليون برميل/ يوم)

	2020				2021	التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	الربع الأول*	الربع الرابع 2020	الربع الأول 2020
الدول العربية :	**6.6**	**6.1**	**6.7**	**6.5**	**6.7**	**0.2**	**0.1**
الدول الأعضاء	5.5	5.1	5.6	5.4	5.6	0.2	0.1
باقي الدول العربية	1.1	1.0	1.1	1.1	1.1	–	0.03
دول أخرى في الشرق الأوسط وأفريقيا	**5.7**	**4.6**	**5.2**	**5.4**	**5.6**	**0.2**	**(0.1)**
إجمالي الشرق الأوسط وأفريقيا	**12.3**	**10.7**	**11.9**	**11.9**	**12.3**	**0.4**	**–**
الدول الآسيوية	**24.5**	**24.6**	**26.0**	**27.8**	**26.2**	**(1.5)**	**1.7**
منها: الصين	11.3	13.3	13.9	14.3	13.0	(1.3)	1.6
الهند	4.8	3.6	4.0	5.2	4.9	(0.2)	0.1
الدول الأخرى	8.3	7.8	8.1	8.3	8.3	–	0.03
دول أمريكا اللاتينية	**6.1**	**5.6**	**6.2**	**6.1**	**6.2**	**0.2**	**0.1**
منها: البرازيل	2.7	2.2	2.6	2.7	2.6	0.2	0.1
الدول الأخرى	3.4	3.4	3.6	3.4	3.6	–	0.03
دول أورآسيا	**4.5**	**4.0**	**4.2**	**4.7**	**4.8**	**0.1**	**0.4**
منها: روسيا	3.4	3.0	3.2	3.4	3.6	0.1	0.2
دول أوروبا الأخرى	**0.7**	**0.6**	**0.6**	**0.7**	**0.7**	**–**	**–**
إجمالي طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**48.1**	**45.5**	**48.9**	**51.2**	**50.1**	**(1.1)**	**2.0**

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- اعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.

ـ مستويات المخزونات النفطية العالمية المختلفة

المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[6]

إنخفض إجمالي ***المخزون التجاري النفطي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الأول من عام 2021 بمقدار 55 مليون برميل عن مستوى الربع السابق ليصل إلى 2.982 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 6 مليون برميل عن مستويات الربع المماثل من العام السابق. والجدير بالذكر أن إجمالي ***المخزون التجاري من النفط الخام*** قد ارتفع في نهاية الربع الأول من عام 2021 بمقدار 4 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.178 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 29 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. بينما إنخفض إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** بمقدار 59 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.804 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 35 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

ومن ضمن دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إنخفض ***المخزون التجاري النفطي في دول الأمريكتين*** بمقدار 65 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.550 مليار برميل (منها 659 مليون برميل من النفط الخام و 891 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى منخفض بمقدار 40 مليون برميل مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

حيث إنخفض ***المخزون التجاري النفطي في الولايات المتحدة*** في نهاية الربع الأول من عام 2021 بمقدار 52 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.290 مليار برميل، وهو مستوى مرتفع بنحو 9 مليون برميل مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع المماثل من العام الماضي. فقد ارتفع ***المخزون التجاري من النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية*** بنحو 8 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 502 مليون برميل. وفي هذا السياق، تجدُر الإشارة إلى تسجيل المخزون الأمريكي من النفط الخام لأدنى مستوى له مُنذ الأسبوع المنتهي في العشرون من شهر مارس 2020 وهو 461.8 مليون برميل في نهاية الأسبوع الثاني من شهر فبراير 2021 على خلفية الانخفاض القياسي في إنتاج النفط الخام متأثراً بموجة الطقس المتجمد غير المسبوقة،

[6] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

يأتي ذلك قبل أن يسجل ارتفاعاً قياسياً خلال الأسبوع الأخير من نفس الشهر بلغ نحو 21.6 مليون برميل وهو أكبر ارتفاع على الإطلاق مُنذ بدء تسجيل تلك البيانات في عام 1982 في ظل تعافي انتاج النفط الخام بوتيرة أسرع من عمليات مصافي التكرير التي تراجعت معدلات تشغيلها إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق بسبب الطقس المتجمد، وفي نهاية الأسبوع الثالث من شهر مارس 2021 ارتفع إلى نحو 503 مليون برميل وهو أعلى مستوى له مسجل مُنذ شهر ديسمبر 2020.

في حين إنخفض إجمالي ***المخزون التجاري من المنتجات النفطية*** بنحو 60 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 788 مليون برميل، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى إنخفاض مخزونات الغازولين خلال الأسبوع الأخير من شهر فبراير 2021 بأعلى وتيرة أسبوعية على الإطلاق مُنذ بدء تسجيل تلك البيانات في عام 1990 متأثرة بضعف عمليات مصافي التكرير وارتفاع الطلب المحلي على الغازولين بأكبر وتيرة أسبوعية له مُنذ شهر فبراير 2001. فضلاً عن انخفاض مخزونات نواتج التقطير (تشمل الديزل وزيت التدفئة) بأكبر وتيرة أسبوعية مُنذ شهر يناير 2003، مسجلة أدنى مستوى لها مُنذ شهر نوفمبر 2020.

أما ***المخزون التجاري النفطي في دول أوروبا*** فقد ارتفع بمقدار 19 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليستقر عند 1.061 مليار برميل (منها 373 مليون برميل من النفط الخام و 688 مليون برميل من المنتجات)، مرتفعاً بمقدار 32 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي. ويعزى هذا الارتفاع إلى انخفاض الطلب على وقود النقل خلال شهر مارس 2021 في ظل تجدد عمليات الإغلاق في العديد من الدول الأوروبية بما في ذلك فرنسا وألمانيا وإيطاليا، وسط موجة ثالثة من فيروس كورونا المستجد.

كما إنخفض ***المخزون التجاري النفطي في دول أسيا الهادئ*** بحوالي 9 مليون برميل بالمقارنة مع الربع السابق ليستقر عند 371 مليون برميل (منها 145 مليون برميل من النفط الخام و 226 مليون برميل من المنتجات)، وهو مستوى مرتفع بمقدار 2 مليون برميل بالمقارنة مع مستويات الربع المماثل من العام الماضي. ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى تراجع طلب مصافي التكرير في كوريا الجنوبية، واليابان التي سجلت في شهر يناير 2021 أدنى مستوى للطلب على الغازولين مُنذ عام 1989 بسبب حالة الإغلاق الطارئ المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد.

الجدير بالذكر أن الوصول بالمخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى مستوى متوسط الأعوام الخمس السابقة، يُعد من أهم أهداف اتفاق خفض الإنتاج بين دول (أوبك +). وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن الزيادة في مستوى تلك المخزونات عن متوسط الأعوام الخمس السابقة (2016 – 2020) قد انخفضت خلال شهر يناير 2021 مسجلة نحو 92.2 مليون برميل. وواصلت انخفاضها خلال شهر فبراير، للشهر السابع على التوالي، لتصل إلى 29 مليون برميل وهو أدنى مستوى مُنذ فبراير 2020، لكنها ظلت أعلى من متوسط الأعوام الخمس (2015 – 2019). ***كما يوضح الشكل (12).***

الشكل (12)
تطور الزيادة في المخزونات التجارية النفطية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن متوسط الأعوام الخمس السابقة
(مليون برميل)

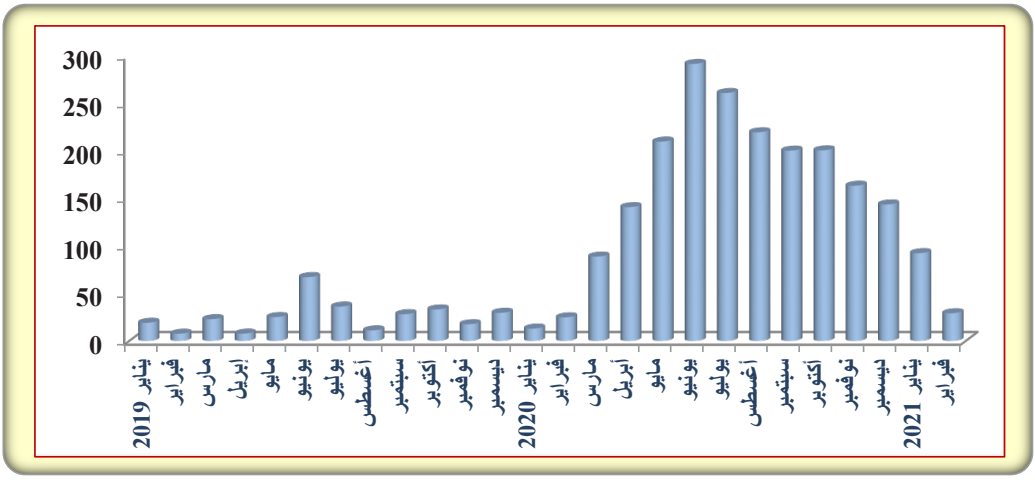

المصدر: منظمة أوبك، التقرير الشهري حول السوق النفطية، أعداد مختلفة.

المخزون التجاري العالمي[7]

إنخفض ***المخزون التجاري النفطي في دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الأول من عام 2021 بمقدار 50 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 3.153

[7] لا يشمل المخزون على متن الناقلات.

مليار برميل، وهو مستوى منخفض بنحو 142 مليون برميل مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، وبذلك يسجل مستوى ***إجمالي المخزون التجاري العالمي*** إنخفاضاً بنحو 105 مليون برميل خلال الربع الأول من عام 2021 مقارنة بمستواه المسجل خلال الربع السابق ليصل إلى 6.135 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 148 مليون برميل على أساس سنوي.

المخزون في البحر (المخزون العابر والمخزون العائم)

إنخفض ***المخزون النفطي في البحر*** في نهاية الربع الأول من عام 2021 بحوالي 15 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.280 مليار برميل، وهو مستوى منخفض بمقدار 53 مليون برميل عن مستويات الربع المناظر من العام السابق. حيث إنخفض مخزون النفط العابر في الموانئ بنحو 11 مليون برميل مقارنة بالربع السابق، ليصل إلى 1.134 مليار برميل، كما إنخفض مخزون النفط العائم بالقرب من مناطق الاستهلاك الرئيسية بنحو 4 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 146 مليون برميل.

المخزون الاستراتيجي

ارتفع ***المخزون الاستراتيجي*** في نهاية الربع الأول من عام 2021 بمقدار 1 مليون برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 1.846 مليار برميل، مرتفعاً بمقدار 19 مليون برميل عن الربع المماثل من العام الماضي.

وقد انخفض ***المخزون الاستراتيجي الأمريكي***[8] في نهاية الربع الأول من عام 2021 بنحو 300 ألف برميل مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 637.8 مليون برميل، وهو اقل مستوى له مُنذ نهاية الأسبوع الأخير من شهر أبريل 2020.

إجمالي المخزون العالمي[9]

إنخفض ***إجمالي المخزونات النفطية العالمية (التجارية والإستراتيجية)*** في نهاية الربع الأول من عام 2021 إلى 9.261 مليار برميل مسجلاً بذلك إنخفاضاً بنحو 119 مليون برميل أي بنسبة

[8] يتواجد المخزون الاستراتيجي الأمريكي في أربع مواقع على طول سواحل ولايتي تكساس ولويزيانا التي تحتوى على خزانات عميقة تحت الأرض، وذلك وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.
[9] يشمل المخزون على متن الناقلات والمخزون الاستراتيجي.

1.3% مقارنة بالربع السابق، وانخفاضاً بنحو 129 مليون برميل أي بنسبة 1.9% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (9) والشكل (13).***

الجدول (9)

تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع

(مليون برميل)

المنطقة	2020		2021	التغير عن (مليون برميل)	
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول*	الربع الرابع 2020	الربع الأول 2020
الأمريكتين	**1590**	**1615**	**1550**	**(65)**	**(40)**
منها : الولايات المتحدة الأمريكية	1281	1342	1290	**(52)**	**9**
أوروبا	**1029**	**1042**	**1061**	**19**	**32**
أسيا الهادئ	**369**	**380**	**371**	**(9)**	**2**
إجمالي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**2988**	**3037**	**2982**	**(55)**	**(6)**
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	**3295**	**3203**	**3153**	**(50)**	**(142)**
إجمالي المخزون التجاري**	**6283**	**6240**	**6135**	**(105)**	**(148)**
المخزون في البحر	**1333**	**1295**	**1280**	**(15)**	**(53)**
المخزون الاستراتيجي منه :	**1827**	**1845**	**1846**	**1**	**19**
المخزون الاستراتيجي الأمريكي	635	638.1	637.8	**(0.300)**	**3**
إجمالى المخزون العالمى	**9443**	**9380**	**9261**	**(119)**	**(182)**
كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (يوم)	79.0	69.3	68.6	(0.7)	(10.4)

* بيانات شهر فبراير 2021.

** لايشمل المخزون على متن الناقلات .

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالباً.

المصادر:

- Oil Market Intelligence

الشكل (13)
تطور المخزونات النفطية العالمية في نهاية الربع، (2020- 2021)
(مليار برميل)

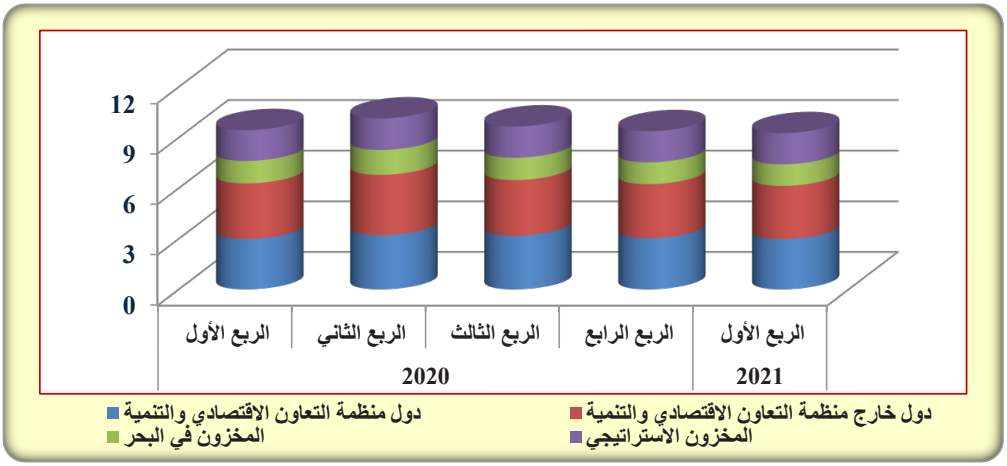

المصدر: Oil Market Intelligence, Various Issues.

والجدير بالاهتمام أن ***كفاية المخزون التجاري في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية*** في نهاية الربع الأول من عام 2021 قد تراجعت إلى 68.6 يوم من الاستهلاك، وهو مستوى منخفض بمقدار 0.7 يوم مقارنة بالمستوى المسجل في نهاية الربع السابق، وبنحو 10.4 يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي البالغ 79 يوم من الاستهلاك.

ب. العوامل الأخرى المؤثرة على أسعار النفط

- عوامل الجغرافية السياسية (الجيوسياسية)

من العوامل الجيوسياسية التي تأثرت بها أسعار النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2021، المخاوف حيال تعطل إمدادات النفط الخام من منطقة الشرق الأوسط والمترتبة على العمليات التخريبية الفاشلة التي حاولت استهداف عدد من المنشآت النفطية في المملكة العربية السعودية، وهو ما يُعد استهداف لأمن الصادرات البترولية واستقرار إمدادات الطاقة العالمية. فضلاً عن جنوح سفينة حاويات عملاقة في قناة السويس المصرية وهو ما أدى إلى تعليق مؤقت لحركة الملاحة بالقناة.

- الدولار الأمريكي وأسعار الفائدة

تأثرت أسعار النفط الخام بشكل متباين بأداء الدولار الأمريكي خلال الربع الأول من عام 2021. وفي هذا السياق، شهدت أسعار النفط الخام ارتفاعاً خلال شهر يناير 2021، تزامناً مع إنخفاض الدولار الأمريكي مقابل العملات الرئيسية، وذلك على خلفية العلاقة العكسية التي تربط بينهما، حيث انخفض مؤشر الدولار الأمريكي[10] قرب أدنى مستوى له مُنذ شهر أبريل 2018 متأثراً بإنخفاض عوائد السندات الأمريكية. يأتي ذلك قبل أن يتحول هذا الارتباط العكسي إلى ارتباط طردي خلال شهري فبراير ومارس، وهو أمر نادراً ما يحدث، ويستمر حدوثه لفترة قصيرة من الزمن، نتيجة تزامن حدوث عدة عوامل متداخلة منها ما له علاقه بأساسيات سوق النفط ومنها ما ليس له علاقة بها، حيث ارتفعت أسعار النفط الخام، وفي الوقت ذاته ارتفع مؤشر الدولار الأمريكي إلى أعلى مستوى له مُنذ شهر نوفمبر 2020 مدعوماً بارتفاع عوائد سندات الخزانة الأمريكية على خلفية اقرار حزمة تحفيز مالية ضخمة، وتفاؤل المستثمرين حول مستقبل الاقتصاد الأمريكي، واللجوء إلى الاستثمار في عوائد السندات تحوطاً ضد التضخم المرتفع وإنخفاض سعر الفائدة التي أبقى عليها مجلس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي دون تغيير عند مستوى يتراوح ما بين 0% إلى 0.25%.

- نشاط المضاربات

لعبت المضاربات دوراً محدوداً في ارتفاع متوسط أسعار النفط الخام للربع الأول من عام 2021، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى نجاح إتفاق خفض الإنتاج القياسي بين دول أوبك+ في تحقيق الاستقرار لأسواق النفط، وهو ما ساعد إلى حد كبير في الحد من نشاط المضاربين في أسواق النفط الخام الآجلة، الذين يستثمرون في التقلبات الحادة لأسعار النفط الخام.

وكان لتنامي المخاوف بشأن تباطؤ وتيرة تعافي الطلب على النفط، بسبب موجة ثالثة من الإصابات بفيروس كورونا المستجد، خاصة في أوروبا، دوراً في زيادة عمليات البيع لجني الأرباح من قبل المستثمرين، وتراجع الآقبال على العقود الآجلة للنفط.

[10] يقيس أداء الدولار الأمريكي مقابل سلة من ستة عملات رئيسية.

3. حركة التجارة النفطية في الأسواق الرئيسية

أ. واردات وصادرات الولايات المتحدة من النفط الخام والمنتجات النفطية

ترتبط تجارة النفط الأمريكية بثلاثة عوامل رئيسية وهي، **أولاً: الموقع** – يمكن أن يختلف إنتاج النفط وتكريره والطلب عليه جغرافياً، فأحد الأسباب الرئيسية لاستمرار الولايات المتحدة في استيراد النفط الخام والمنتجات النفطية هو أن الجزء الأكبر من البنية التحتية لإنتاج النفط الخام ووقود التكرير، موجودة في مناطق وسط الولايات المتحدة وعلى طول ساحل الخليج الأمريكي. في الوقت ذاته، تفتقر العديد من الولايات ذات الطلب المرتفع على وقود السيارات إلى مثل هذه البنية التحتية، وبدلاً من ذلك تتلقى الوقود عن طريق الشحن البحري والسكك الحديدية والشاحنات، وتعد ولايات Florida و Oregon و New England أمثلة رئيسية للولايات التي تعتمد بشكل كبير على وسائل النقل والواردات الأكثر تكلفة. **ثانياً: الجودة** – النفط الخام ليس منتجاً متجانساً، ولذلك تستمر الولايات المتحدة في استيراد وتصدير النفط الخام، فدرجة لزوجة النفط (خفيفة أو ثقيلة) ومحتوى الكبريت (منخفض/ حلو أو مرتفع / حامض) تحدد إلى حد كبير العمليات اللازمة لتكريره إلى وقود و منتجات اخرى. وبشكل عام تستخدم مصافي التكرير الأمريكية أنواع النفط الخام من جميع أنحاء العالم التي تتماشى مع إمكانيات المعالجة الخاصة بها، حيث سيكون من غير الاقتصادي من الناحيتين المالية والتشغيلية أن تعتمد المصافي على النفط الخام الخفيف المحلي فقط، كما أنه يجب استيراد نفط خام من نوعيات مختلفة لتحسين الإنتاج بالنظر إلى مزيج طاقة التكرير. **ثالثاً: الكمية** – أدى ارتفاع الطاقة التكريرية ومعدلات التشغيل للمصافي الأمريكية إلى حدوث فائض في أسواق المنتجات النفطية المحلية، ومن ثم ظهرت الحاجة إلى أسواق تصدير لجعلها قابلة للاستمرار. وفي الوقت ذاته، يساعد ارتفاع صادرات النفط الخام في دعم صناعة إنتاج النفط الخام الأمريكي.

هذا وقد ***ارتفعت واردات الولايات المتحدة الأمريكية*** من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2021 بنحو 332 ألف ب/ي أى بنسبة 6.1% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 5.8 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 676 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق. كما ***ارتفعت وارداتها من المنتجات النفطية*** بحوالى 205 ألف ب/ي أي بنسبة 10.1% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 2.2 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 184 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المناظر من العام السابق.

وفي هذا السياق تجدُر الإشارة إلى انخفاض الواردات الأمريكية من النفط الخام خلال الأسبوع المنتهي في التاسع عشر من شهر فبراير 2021 بأكبر وتيرة مُنذ شهر يوليو 2020 لتصل إلى نحو 4.6 مليون ب/ي وهو أدنى مستوى مسجل مُنذ شهر فبراير 1992، على خلفية موجة الطقس المتجمد غير المسبوقة التي اجتاحت الولايات المتحدة الأمريكية، وتسببت في انقطاع تاريخي للكهرباء و توقف مصافي التكرير عن العمل.

وعلى جانب الصادرات، ***ارتفعت صادرات الولايات المتحدة من النفط الخام*** بشكل طفيف خلال الربع الأول من عام 2021 بلغ 14 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.5% مقارنة بمستويات الربع السابق لتصل إلى نحو 2.8 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 742 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام السابق. في حين ***إنخفضت الصادرات الأمريكية من المنتجات النفطية*** بنحو 352 ألف ب/ي، أى بنسبة 6.9% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 4.7 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 765 ألف ب/ي على أساس سنوي.

وفي هذا السياق تجدُر الإشارة إلى إنخفاض صادرات النفط الخام الأمريكي خلال الأسبوع المنتهي في التاسع عشر من شهر فبراير 2021 بأكبر وتيرة مُنذ شهر ديسمبر 2020 بلغت نحو 1.5 مليون ب/ي، ويعزى ذلك إلى تجمُد النفط في خطوط الأنابيب بما في ذلك تلك التي تنقل النفط من أكبر مركز تخزين في Cushing بولاية Oklahoma إلى ساحل الخليج الأمريكي.

وبذلك تحولت الولايات المتحدة مجدداً إلى مستورد صافي للنفط خلال الربع الأول من عام 2021، حيث بلغ صافي وارداتها النفطية نحو 423 ألف ب/ي، مقارنة بصافي صادرات نفطية بلغ نحو 451 ألف ب/ي خلال الربع السابق، وصافي صادرات نفطية بلغ نحو 592 ألف ب/ي خلال الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11).***

الجدول (10)

تطور صافي واردات (صادرات) النفط الخام في الولايات المتحدة والصين والهند

(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة	الصين	الهند
الربع الأول 2020		2.9	10.2	4.7
الربع الثاني		3.0	11.4	3.6
الربع الثالث		2.5	11.7	3.5
الربع الرابع		2.6	10.1	4.3
الربع الأول 2021*		2.9	11.3	4.3
التغير عن	الربع الرابع 2020	0.317	1.233	(0.033)
(مليون ب/ي)	الربع الأول 2020	0.066	1.067	(0.400)

الجدول (11)

تطور صافي واردات (صادرات) المنتجات النفطية في الولايات المتحدة والصين والهند

(مليون برميل/يوم)

		الولايات المتحدة	الصين	الهند
الربع الأول 2020		(3.5)	(0.450)	(0.167)
الربع الثاني		(2.9)	0.256	(0.380)
الربع الثالث		(2.8)	0.167	(0.117)
الربع الرابع		(3.1)	(0.133)	(0.203)
الربع الأول 2021*		(2.5)	(0.500)	(0.144)
التغير عن	الربع الرابع 2020	0.557	(0.367)	0.059
(مليون ب/ي)	الربع الأول 2020	0.949	(0.050)	0.022

*بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

- أعداد مختلفة من التقرير الشهري لمنظمة أوبك.
- إدارة معلومات الطاقة الأمريكية (EIA).

Ministry of Petroleum & Natural Gas, India –
General Administration of Customs, China –

ب. واردات وصادرات الصين من النفط الخام والمنتجات النفطية

ارتفعت ***واردات الصين من النفط الخام*** خلال الربع الأول من عام 2021 بحوالي 1.2 مليون ب/ي، أي بنسبة 12.3% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 11.3 مليون ب/ي، وهو مستوى مرتفع بنحو 1.1 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

هذا وتُظهر أحدث البيانات الصادرة عن الإدارة العامة للجمارك الصينية، ارتفاع متوسط واردات الصين (أكبر مستورد عالمي) من النفط الخام خلال شهري يناير وفبراير 2021 إلى 11.1 مليون ب/ي بدعم من التوسع في طاقة التكرير والطلب القوي على وقود التدفئة خلال شهر يناير. وواصلت الواردات ارتفاعها وبشكل ملحوظ خلال شهر مارس 2021 لتصل إلى نحو 11.7 مليون برميل/يوم مدفوعة بتكثيف شركات التكرير النشاط وسط قوة في الطلب على الوقود في ظل انحسار جائحة فيروس كورونا المستجد في الصين.

تجدُر الإشارة إلى أن متوسط واردات الصين من النفط الخام الأمريكي قد بلغت 3.42 مليون طن أو ما يعادل نحو 418 ألف برميل/يوم خلال شهري يناير وفبراير 2021 مقابل عدم استراد أي كميات خلال الفترة المماثلة من العام الماضي، وفقاً للإدارة العامة للجمارك الصينية. يأتي ذلك في ظل سعي الصين لتنفيذ الإتفاق التجاري الذي توصلت إليه مع الولايات المتحدة الأمريكية في الخامس عشر من شهر يناير 2020 والذي يتضمن زيادة الصين لوارداتها من منتجات الطاقة الأمريكية حتى نهاية عام 2021. وحافظت المملكة العربية السعودية على مركزها كأكبر مورد للنفط الخام إلى الصين خلال الربع الأول من عام 2021.

بينما انخفضت ***واردات الصين من المنتجات النفطية*** بنحو 200 ألف ب/ي أو بنسبة 16.7% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 1 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 167 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وفيما يتعلق ***بالصادرات***، لم تصدر الصين أي كميات من النفط الخام خلال الربع الأول من عام 2021. في حين ارتفعت ***صادراتها من المنتجات النفطية*** بحوالي 167 ألف ب/ي، أي بنسبة 12.5% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ نحو 1.5 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 117 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي. يأتي هذا الارتفاع تزامناً مع توسع طاقة التكرير عقب التعطل الذي شهدته بسبب إجراءات الإغلاق الحكومية الصارمة المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد.

وبشكل عام ارتفع ***صافي الواردات النفطية للصين*** خلال الربع الأول من عام 2021 بحوالي 866 ألف ب/ي، أي بنسبة 8.7% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى 10.8 مليون ب/ي،

وهو مستوى مرتفع بنحو 1 مليون ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما آنفاً.***

هذا وقد أشار معهد أبحاث الاقتصاد والتكنولوجيا التابع لشركة البترول الوطنية الصينية إلى أنه من المتوقع نمو صافي واردات الصين من النفط الخام خلال عام 2021 بواقع 3.4% مقارنة بالعام السابق ليصل مستوى قياسي يبلغ نحو 11.2 مليون برميل/يوم، مدفوعاً بتعافي الطلب المحلي على وقود الطائرات والغازولين.

ج. واردات وصادرات الهند من النفط الخام والمنتجات النفطية

انخفضت ***واردات الهند من النفط الخام*** خلال الربع الأول من عام 2011 بنحو 33 ألف ب/ي، أي بنسبة 0.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 4.3 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 400 ألف ب/ي مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. وفي هذا السياق تجدُر الإشارة إلى تراجع واردات الهند من النفط الخام في شهر فبراير بأكبر وتيرة في نحو عشرة أشهر متأثرة ببدء موجة جديدة من جائحة فيروس كورونا المستجد وارتفاع أسعار النفط الخام.

بينما ارتفعت ***واردات الهند من المنتجات النفطية*** بحوالي 167 ألف ب/ي، أي بنسبة 20.8% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 967 ألف ب/ي، منخفضة بنحو 200 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ويعزى هذا الارتفاع إلى زيادة الطلب على غاز البترول المسال خلال شهر فبراير، وارتفاع الطلب على الغازولين إلى أعلى مستوياته في أربعة أشهر خلال شهر مارس بسبب تفضيل استخدام السيارات الخاصة لتجنب الإصابة بفيروس كورونا المستجد.

وفيما يتعلق ***بالصادرات***، **ارتفعت صادرات الهند من المنتجات النفطية** بحوالى 108 ألف ب/ي، أي بنسبة 10.7% مقارنة بمستويات الربع السابق لتبلغ حوالي 1.1 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 222 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي.

وبذلك يرتفع ***صافي الواردات النفطية للهند*** خلال الربع الأول من عام 2021 بحوالي 26 ألف ب/ي فقط، أي بنسبة 0.6% مقارنة مع الربع السابق ليصل إلى نحو 4.1 مليون ب/ي، وهو مستوى منخفض بنحو 378 ألف ب/ي مقارنة بمستويات الربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (10) والجدول (11) المشار إليهما سابقاً.***

4. تطور صناعة تكرير النفط الخام العالمية

تحسن أداء ***صناعة تكرير النفط الخام العالمية*** بشكل عام خلال الربع الأول من عام 2021، غير أنه شهد تباين على مستوى المجموعات الدولية. حيث تراجع الأداء في **دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** متأثراً بانخفض معدل استهلاك النفط الخام في مصافي التكرير العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأسبوع الأخير من شهر فبراير 2021 إلى نحو 9.9 مليون ب/ي وهو أدنى مستوى له على الإطلاق مُنذ بدء تسجيل تلك البيانات في عام 1982، بسبب موجة الطقس المتجمد غير المسبوقة التي اجتاحت ولاية Texas وهي موطن لأكبر عدد من مصافي التكرير الأمريكية يبلغ عددها 31 مصفاة، وأدت موجة البرد إلى انقطاع تاريخي للكهرباء وأغلاق بعض مصافي التكرير، من بينها مصفاة Port Arthur الأكبر في الولايات المتحدة بطاقة تبلغ 607 ألف برميل/يوم، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

يأتي ذلك إلى جانب انخفاض الطلب على وقود النقل في أوروبا تزامناً مع تجدد عمليات الإغلاق في العديد من الدول الأوروبية بما في ذلك ألمانيا وإيطاليا والمملكة المتحدة وفرنسا التي تراجع أداء مصافي التكرير العاملة فيها، وسط بدء موجة ثالثة من فيروس كورونا المستجد.

وفي المقابل، انتعش أداء صناعة التكرير في **دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية** وبخاصة في الدول الأسيوية النامية، بدعم من توسع الطاقة التكريرية في الصين تزامناً مع بدء تشغيل وحدات تكرير جديدة في مصاف ضخمة مثل Zhejiang و Shenghong. وفي هذا السياق، يشير أحدث تقرير لمعهد أبحاث الاقتصاد والتكنولوجيا، التابع لمؤسسة البترول الوطنية الصينية إلى أن قدرة الصين على تكرير النفط ستزيد المنافسة بين معالجي النفط الخام في جميع أنحاء العالم وستؤثر على هوامشهم، حيث يتوقع أن ترتفع سعة طاقة التكرير إلى 980 مليون طن بحلول عام 2025 لتتجاوز الطلب المحلي بما لا يقل عن 160 مليون طن. يأتي ذلك إلى جانب توسع نشاط المصانع في الهند مدعوماً بالتعافي المستمر في الإنتاج.

في هذا السياق، ***ارتفع متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية*** خلال الربع الأول من عام 2021 بمقدار 1.2% مقارنة بالربع السابق ليصل إلى 75.5%، وهو مستوى منخفض بنحو 3% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. تجدُر الإشارة إلى أنه وفقاً لإدارة معلومات الطاقة

الأمريكية، فقد إنخفضت معدلات تشغيل مصافي التكرير العاملة في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الأسبوع الأخير من شهر فبراير 2021 إلى 56% وهو أدنى مستوى لها على الإطلاق مُنذ بدء تسجيل تلك البيانات في عام 1990 بسبب موجة الطقس المتجمد غير المسبوقة، قبل أن ترتفع في نهاية شهر مارس 2021 إلى 83.9% وهو أعلى مستوى مسجل مُنذ شهر مارس من العام السابق، **كما يوضح الجدول (12).**

الجدول (12)

تطور متوسط معدلات تشغيل مصافي التكرير العالمية، (2020 – 2021)

(%)

المنطقة	2020		2021	التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول*	الربع الرابع 2020	الربع الأول 2020
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**81.2**	**72.5**	**72.3**	**(0.2)**	**(8.9)**
الأمريكتين	81.7	72.9	72.2	(0.7)	(9.5)
أوروبا	80.5	71.0	72.0	1.0	(8.5)
أسيا الهادئ	80.8	72.2	75.1	3.0	(5.6)
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**78.2**	**76.7**	**77.3**	**0.6**	**(0.9)**
الدول الآسيوية	80.0	85.8	86.1	0.3	6.1
دول الشرق الأوسط	75.4	73.4	73.5	0.1	(1.9)
دول أمريكا اللاتينية	80.0	80.0	80.0	0.0	0.0
دول الاتحاد السوفيتي السابق	79.0	79.0	79.0	0.0	0.0
دول أفريقيا	61.5	55.1	55.9	0.8	(5.6)
دول أوروبية أخرى	78.3	70.0	71.3	1.3	(7.0)
المتوسط العالمي	**78.4**	**74.2**	**75.5**	**1.2**	**(3.0)**

* بيانات تقديرية

ملاحظة:

- الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر:

– Oil Market Intelligence, various issues.

أما فيما يتعلق ***بكميات المنتجات النفطية المكررة من المصافي العالمية***، فقد ارتفعت خلال الربع الأول من عام 2021 بنحو 1.7 مليون برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 75.1 مليون برميل/ يوم، وهو مستوى منخفض بنحو 5.5 مليون برميل/يوم على أساس سنوي.

حيث انخفضت المنتجات النفطية المكررة من مصافي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية خلال الربع الأول من عام 2021 بنحو 20 ألف برميل/يوم فقط مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 32.5 مليون برميل/ يوم. في حين ارتفعت المنتجات النفطية المكررة من مصافي دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 1.6 مليون برميل/ يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 42.6 مليون برميل/ يوم، **كما يوضح الجدول (13) والشكل (14).**

الجدول (13)

تطور متوسط كميات المنتجات النفطية المكررة في المصافي العالمية، (2020 – 2021)

(مليون برميل/يوم)

المنطقة	2020		2021	التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الأول	الربع الرابع*	الربع الأول*	الربع الرابع 2020	الربع الأول 2020
دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية :	**36.6**	**32.5**	**32.5**	**(0.02)**	**(4.1)**
الأمريكتين	18.3	16.3	16.1	(0.2)	**(2.2)**
أوروبا	11.6	10.4	10.5	0.1	**(1.2)**
أسيا الهادئ	6.7	5.9	5.9	0.05	**(0.7)**
دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:	**44.0**	**40.9**	**42.6**	1.6	**(1.5)**
الدول الآسيوية ومنها:					
الصين	**13.7**	**14.0**	**14.1**	0.1	**0.5**
الهند	**5.0**	**4.0**	**4.7**	0.7	**(0.3)**
دول الشرق الأوسط	6.5	6.0	6.2	0.2	**(0.3)**
روسيا	5.8	5.3	5.3	0.0	**(0.5)**
دول أمريكا اللاتينية	4.0	3.9	3.9	0.0	**(0.2)**
أفريقيا	2.3	2.0	2.1	0.1	**(0.2)**
دول أخرى**	6.8	5.8	6.3	0.5	**(0.5)**
الإجمالي العالمي	**80.6**	**73.4**	**75.1**	1.7	**(5.5)**

* بيانات تقديرية

** تشمل دول أوروبا غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وباقي الدول الأسيوية وباقي دول أوروأسيا.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصادر: OPEC, Oil Market Report, various issues.

الشكل (14)
التطورات في متوسط كميات المنتجات المكررة من المصافي العالمية، (2020- 2021)
(مليون برميل/ يوم)

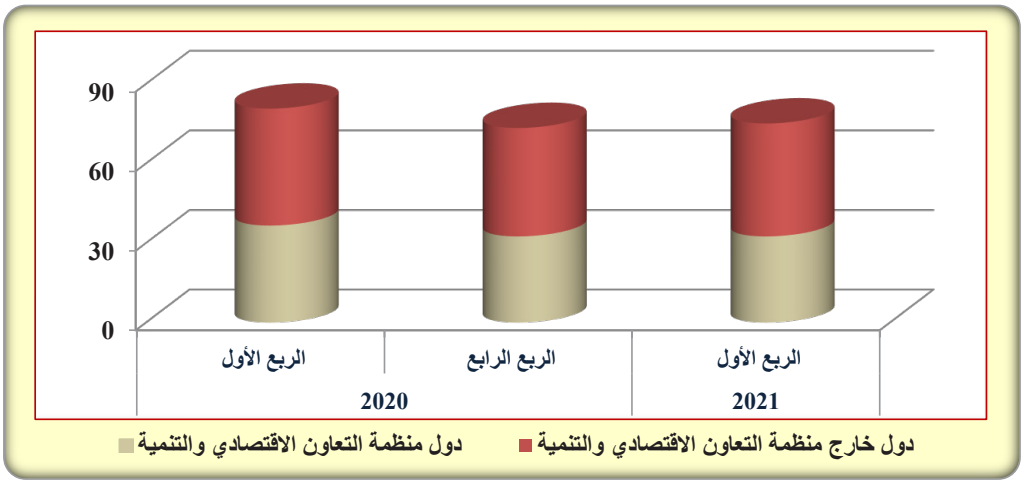

المصدر: OPEC, Oil Market Report, various issues.

ثالثاً: التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة

استمر تحسن نمو قدرات توليد وإنتاج الطاقات المتجددة عالمياً خلال الربع الأول من عام 2021. فقد أدى تحسن النشاط الاقتصادي إلى إنتعاش سلاسل التوريد للعديد من المنتجات والتكنولوجيات اللازمة لقطاع الطاقات المتجددة، وهو ما كان له إنعكاساً إيجابياً، على مشروعات الطاقة المتجددة سواء من حيث توقيت التنفيذ أو حجم الاستثمارات الموجهة نحوها والتي شهدت إنخفاضاً حاداً خلال النصف الأول من عام 2020 بلغت نسبته 34% مقارنة بالفترة المماثلة من عام 2019 بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد، وفقاً للوكالة الدولية للطاقة المتجددة.

هذا وقد أشار أحدث تقرير صادر عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة[11] في شهر أبريل 2021 إلى أنه على الرغم من تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد، فقد تجاوزت قدرات توليد الطاقة المتجددة العالمية المضافة خلال عام 2020 التقديرات السابقة، مسجلة مستويات قياسية بلغت أكثر من 260 جيجاوات، وهو ما يزيد بنسبة 50% تقريباً عن القدرات المضافة في عام 2019.

[11] IRENA, Energy Capacity Statistics 2021.

وبشكل تراكمي، بلغ إجمالي قدرات توليد الطاقة العالمية 2799 جيجاوات في نهاية عام 2020، بارتفاع نسبته 10.3% مقارنة بالعام السابق. جاء الجزء الأكبر من هذا النمو من الصين والولايات المتحدة الأمريكية، فقد أضافت الصين التي تُعد بالفعل أكبر أسواق الطاقة المتجددة في العالم نحو 136 جيجاوات (72 جيجاوات من طاقة الرياح و 49 جيجاواط من الطاقة الشمسية، 15 جيجاوات من الطاقات المتجددة الأخرى)، كما أضافت الولايات المتحدة 29 جيجاوات من مصادر الطاقة المتجددة (15 جيجاوات من الطاقة الشمسية وحوالي 14 جيجاواط من طاقة الرياح) وهو مستوى مرتفع بحوالي 80% مقارنة بالقدرات المضافة خلال عام 2019. واستمر التوسع بشكل مطرد في أفريقيا وبزيادة قدرها 2.6 جيجاوات، في حين ظلت منطقة أسيا والمحيط الهادي (بخاصة استراليا) هي الأسرع نمواً بمعدل 18.4% على الرغم من أن حصتها من إجمالي قدرات توليد الطاقة العالمية لا تزال ضئيلة.

وتستعرض الفقرات التالية أحدث التطورات في الأسواق العالمية للطاقات المتجددة وفقاً للتقرير المشار إليه أعلاه:

1. أسواق الطاقة الكهرومائية:

تعافى نمو الطاقة الكهرومائية في عام 2020، عقب تأجيل تشغيل العديد من المشروعات الكبيرة في عام 2019. حيث ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد الطاقة الكهرومائية بحوالي 20.6 جيجاوات (استحوذت الصين على أكثر من 58% من هذا النمو) ليصل إلى 1331.9 جيجاوات في نهاية عام 2020، وهو ما يمثل نسبة 47.6% من إجمالي قدرات توليد الطاقة العالمية.

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوابك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد الطاقة الكهرومائية المتاحة بها في نهاية عام 2020 نحو 7.126 جيجاوات، وهو نفس المستوى المسجل في العام السابق. ***كما يوضح الجدول (14).***

2. أسواق طاقة الرياح:

تضاعفت قدرات توليد طاقة الرياح العالمية تقريباً في عام 2020 مقارنة بالعام السابق، حيث ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد طاقة الرياح بنحو 111 جيجاوات (استحوذت الصين على

حوالي 65% من هذا الارتفاع، تليها الولايات المتحدة الأمريكية بحصة 12.6%) ليصل إلى 733.3 جيجاوات في نهاية عام 2020، وهو ما يمثل نسبة 26.2% من إجمالي قدرات توليد الطاقة العالمية.

في هذا السياق، أظهر تقرير لوكالة bloomberg لتمويل الطاقة الجديدة أن الصين قادت أكبر زيادة في العالم على الإطلاق في قدرة طاقة الرياح، وسجلت زيادة بنسبة 60% تقريباً عن العام السابق.

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوابك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد طاقة الرياح المتاحة بها في نهاية عام 2020 نحو 1.646 جيجاواط، وهو نفس المستوى المسجل في العام السابق. ***كما يوضح الجدول (14).***

3. أسواق الطاقة الشمسية:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد الطاقة الشمسية بنحو 126.9 جيجاوات في نهاية عام 2020 مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 714 جيجاوات، وحققت ستة أسواق رئيسية نحو 73% من هذا الارتفاع وهي الصين (78 جيجاوات)، الولايات المتحدة الأمريكية (15 جيجاوات)، فيتنام (11 جيجاوات)، اليابان (أكثر من 5 جيجاوات)، الهند وكوريا الجنوبية (أكثر من 4 جيجاوات).

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوابك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد الطاقة الشمسية المتاحة بها في عام 2020 نحو 5.516 جيجاوات، وهو مستوى مرتفع بنسبة 13.8% مقارنة بالعام السابق، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع قدرات توليد الطاقة الشمسية في كل من الامارات ومصر وتونس. ***كما يوضح الجدول (14).***

4. أسواق الطاقة الحيوية[12]:

ارتفع الإجمالي العالمي لقدرات توليد الطاقة الحيوية في نهاية عام 2020 بنحو 29.9 جيجاوات مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 126.6 جيجاوات.

أما فيما يخص الدول الأعضاء في منظمة أوابك، فقد بلغ إجمالي قدرات توليد الطاقة الحيوية المتاحة بها في نهاية عام 2020 نحو 0.125 جيجاوات، وهو نفس المستوى المحقق خلال العام السابق. ***كما يوضح الجدول (14).***

[12] الطاقة الحيوية هي الطاقة التي يتم توليدها من المخلفات والنفايات العضوية الحيوانية أو النباتية "تقنية الوقود الحيوي" ومن المنتجات الصناعية والتجارية .

الجدول (14)
قدرات توليد الطاقات المتجددة العالمية، 2020
(جيجاوت)

	الطاقة الكهرومائية	طاقة الرياح	الطاقة الشمسية	الطاقة الحيوية	الإجمالي
الامارات	–	–	2.539	0.001	2.540
البحرين	–	0.001	0.010	–	0.011
الجزائر	0.228	0.010	0.448	–	0.686
تونس	0.062	0.244	0.095	–	0.401
السعودية	–	0.003	0.409	–	0.412
سورية	1.490	0.001	0.002	0.007	1.500
العراق	2.514	–	0.216	–	2.730
قطر	–	–	0.005	0.038	0.043
الكويت	–	0.012	0.093	–	0.105
ليبيا	–	–	0.005	–	0.005
مصر	2.832	1.375	1.694	0.079	5.980
دول أوابك	**7.126**	**1.646**	**5.516**	**0.125**	**14.413**
العالم	**1331.9**	**733.3**	**714.0**	**126.6**	**2799.1**

المصدر: IRENA, Energy Capacity Statistics 2021.

هذا وتشير وكالة الطاقة الدولية إلى أن حصة مصادر الطاقة المتجددة في توليد الكهرباء في جميع أنحاء العالم تبلغ نحو 30%. كما تشير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة إلى نمو الطاقة المتجددة يجب أن يتسارع لتحقيق أهداف إتفاقية باريس لتغير المناخ، وبناء على ذلك فإن استثمار 131 تريليون دولار في مصادر الطاقة المتجددة قد يكون مطلوباً على مدى الثلاثة عقود القادمة.

من جانب أخر، صادقت الصين على الخطة الخمسية الرابعة عشر والأهداف طويلة الأجل لعام 2035، في إطار سعي الدولة نحو تحقيق الحياد الكربوني بحلول عام 2060. هذا وتنص الخطة الجديدة (2021 – 2025) على أن على أن الصين ستعزز حصة المصادر غير الأحفورية في مزيج الطاقة لديها، بما في ذلك الطاقة النووية والكهرومائية إلى نحو 20% بحلول نهاية عام 2025. وتعمل الخطة على تشجيع مصادر الطاقة المتجددة بشكل واضح، إلا أنها لا تتضمن أهدافاً للقدرة المركبة بحلول عام 2025. وفي هذا السياق، تخطط الصين لتركيب 1200 جيجاوات من طاقة الرياح والطاقة الشمسية بحلول عام 2030.

رابعاً: الهيدروجين

الهيدروجين الأخضر هو وقود خالي من الكربون يتم تصنعية عن طرق التحليل الكهربائي وذلك باستخدام الطاقة المتجددة من الرياح والطاقة الشمسية لفصل مكونات الماء إلى هيدروجين وأكسجين. ويُعد الهيدروجين الاخضر ناقل للطاقة يمكن استخدامه في العديد من التطبيقات المختلفة، ***كما يوضح الشكل (15).*** حيث يمكن استخدامه في الصناعة، وتخزينه في خطوط أنابيب الغاز الطبيعي لتشغيل الأجهزة المنزلية، كما يمكنه نقل الطاقة المتجددة عند تحويله إلى ناقل مثل الأمونيا، وهو وقود خالي من الكربون لقطاع النقل. غير أن استخدامه الفعلي لا يزال محدوداً للغاية.

الشكل (15)

إنتاج الهيدروجين الأخضر وتحويله واستخداماته النهائية عبر نظام الطاقة

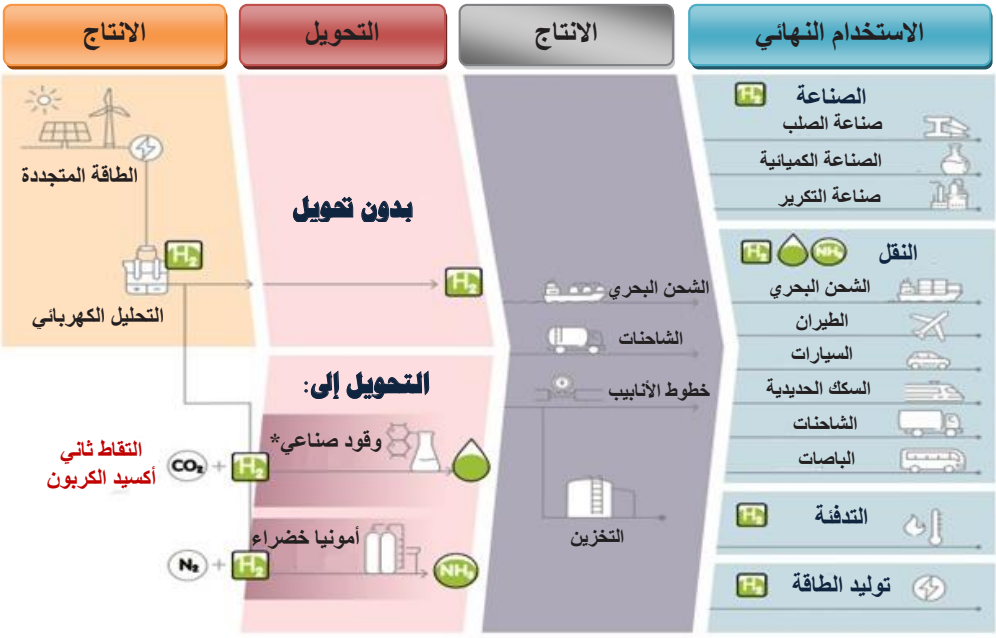

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، Green_hydrogen_policy_2020.

* يشير مصطلح الوقود الصناعي إلى مجموعة من أنواع الوقود المعتمدة على الهيدروجين والتي يتم إنتاجها من خلال العمليات الكيميائية مع مصدر الكربون (يتم التقاط الكربون وثاني أكسيد الكربون من تدفقات الانبعاث أو المصادر الحيوية أو مباشرة من الهواء). وهي تشمل الميثانول ووقود الطائرات والميثان والمواد الهيدروكربونية الأخرى.

بدء الاهتمام مؤخراً وبشكل ملحوظ بالهيدروجين الأخضر، فقد وعد الرئيس الأمريكي الجديد باستخدام الطاقة المتجددة لإنتاج الهيدروجين الأخضر، وتخصص وزارة الطاقة الأمريكية ما يصل إلى 100 مليون دولار في البحث والتطوير لخلايا الهيدروجين والوقود. كما يخطط الاتحاد الأوروبي لاستثمار 430 مليار دولار في الهيدروجين الأخضر بحلول عام 2030. وتقوم كل من تشيلي واليابان وألمانيا والمملكة العربية السعودية وأستراليا باستثمارات كبيرة في الهيدروجين الأخضر.

يواجه الهيدروجين الأخضر مجموعة من التحديات، من أهمها: **أولاً**، ارتفاع تكاليف الانتاج التي تعتمد بشكل رئيسي على التكلفة الاستثمارية للمحللات الكهربائية، وعامل قدرتها الذي يقيس مقدار الاستخدام الفعلي لها، وتكلفة الكهرباء المنتجة من الطاقة المتجددة. حيث تبلغ تكلفة إنتاج الهيدروجين الأخضر في الولايات المتحدة الأمريكية ثلاثة أضعاف تكلفة إنتاج الغاز الطبيعي، كما أن تكلفة إنتاجه التي تتراوح ما بين 4.29 إلى 7.36 دولار/ كيلوجرام، أعلى بكثير من تكلفة إنتاج الهيدروجين الرمادي التي تبلغ حوالي 1.84 دولار/ كيلوجرام، والهيدروجين الأزرق الذي تتراوح تكلفة إنتاجه ما بين 2.45 إلى 3.68 دولار/ كيلو جرام [13]، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع تكلفة التحليل الكهربائي، على الرغم من أن أسعار المحللات الكهربائية تنخفض مع ارتفاع مستوى التصنيع. **ثانياً**، الافتقار إلى البنية التحتية وبخاصة تلك المرتبطة بالنقل والتخزين. **ثالثاً**، فقدان كبير في الطاقة المستخدمة للإنتاج خلال عمليات التحليل الكهربائي والتحويل.

ويشير أحدث تقرير حول "آفاق تحول استخدام الطاقة العالمية " الصادر عن الوكالة الدولية للطاقة المتجددة إلى أنه بحلول عام 2050، سيتم تخصيص 30% من استخدامات الكهرباء لإنتاج الهيدروجين الأخضر والهيدروجين ومشتقاته مثل الأمونيا. يمثل الهيدروجين ومشتقاته معاً حوالي 12% من إجمالي استخدام الطاقة النهائي. لتحقيق هذا الأمر ستكون هناك حاجة إلى ما يقرب من 5000 جيجاواط من قدرة المحلل الكهربائي للهيدروجين بحلول عام 2050، ارتفاعاً من 0.3 جيجاواط فقط حالياً. وفي هذا السياق، يشير التقرير إلى توقع استمرار إنخفاض تكلفة إنتاج الهيدروجين الأخضر خلال العقد القادم، ***كما يوضح الشكل (16).***

[13] The hydrogen solution?, nature climate change, August 2020.

الشكل (16)
تكلفة إنتاج الهيدروجين الأخضر خلال الفترة (2020 -2050)

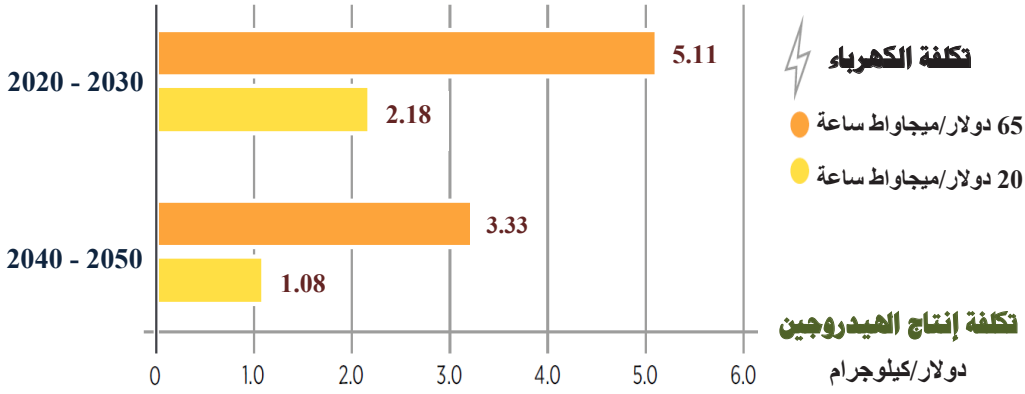

المصدر: الوكالة الدولية للطاقة المتجددة، World_Energy_Transitions_Outlook_2021.

ملاحظة: يمكن أن يؤدي الجمع بين خفض التكلفة في الكهرباء والمحللات الكهربائية، إلى جانب زيادة الكفاءة وعمر التشغيل، إلى خفض تكلفة الهيدروجين الأخضر بنسبة 80%.

حيث يمكن إنتاج الهيدروجين الأخضر بتكلفة تنافسية مع الهيدروجين الأزرق بحلول عام 2030، باستخدام كهرباء متجددة منخفضة التكلفة، أي حوالي 20 دولار/ ميجاواط ساعة. وإذا حدث توسع سريع في العقد المقبل، فإن تكلفة الهيدروجين الأخضر ستستمر في الانخفاض إلى ما دون 1.5 دولار/ كيلوجرام.

بينما يسعى العالم جاهداً لخفض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري والوصول إلى حياد الكربون بحلول عام 2050، تمثل الصناعات كثيفة الاستخدام للطاقة والنقل تحدياً كبيراً، حيث يصعب الحد من الانبعاثات بشكل خاص في قطاعات مثل صناعة الصلب والأسمنت والطيران والشحن لمسافات طويلة. وفي هذا السياق، يعد الهيدروجين الأخضر الذي تنتجه الطاقة المتجددة بأن يصبح مساهماً رئيسياً في القضاء على انبعاثات ثاني أكسيد الكربون ورفع كفاءة الطاقة التي يجب أن تكون منخفضة التكلفة على نطاق واسع، بما في ذلك للاقتصادات النامية التي تسعى لبناء أنظمة طاقة مستقبلية مستدامة. وبينما لا يزال السوق العالمي للهيدروجين الأخضر ناشئاً، فإنه يمكن أن يلعب

دوراً بارزاً في تحول الطاقة في المستقبل، فالطبيعة المعيارية للتحليل الكهربائي وخلايا الوقود جنباً إلى جنب مع التوافر الواسع لموارد الطاقة المتجددة الخالية من الكربون تجعل الهيدروجين الأخضر خياراً مثيراً للاهتمام بشكل خاص لتحقيق الاستدامة.

هذا ويتفق معظم الخبراء على أن الهيدروجين الأخضر سيكون ضرورياً لتحقيق أهداف اتفاقية باريس لتغير المناخ، نظراً لوجود قطاعات معينة من الاقتصاد يصعب التخلص من انبعاثاتها. ويشير سيناريو 1.5 درجة مئوية[14] للوكالة الدولية للطاقة المتجددة إلى أنه بحلول عام 2050، سيصل الطلب العالمي على الهيدروجين إلى 613 مليون طن، ويستحوذ الهيدروجين الأخضر على ثلثي هذا الطلب.

نظرة على بعض أهم الأخبار عن مشروعات الهيدروجين الأخضر خلال الربع الأول من عام 2021

- عرضت المملكة العربية السعودية نقل الهيدروجين الأخضر عبر خط أنابيب إلى أوروبا. يأتي ذلك ضمن خطة لتوليد الهيدروجين من الطاقة الشمسية في مصنع تبلغ قيمته 5 مليار دولار في مدينة نيوم المستقبلية التي يجري إنشائها على البحر الأحمر، بدءاً من عام 2025. تستهدف السعودية إنتاج 50% من احتياج الطاقة لديها عبر الطاقة المتجددة بحلول عام 2030.
- تخطط شركات ألمانية لإنشاء محطة للتحليل الكهربائي للهيدروجين بقدرة 500 ميجاوات لتشغيل مصنع لإنتاج الصلب. يهدف المشروع المزمع تنفيذه ليكون الخطوة الأولى في إزالة الكربون من إنتاج الصلب في ألمانيا، ويعمل بمثابة نموذج للاختبار سيجري توسيعه في وقت لاحق بجميع أنحاء أوروبا. ومن المتوقع أن يتم توصيل مشروع الهيدروجين بالشبكة الكهربائية، وينتج الهيدروجين الأخضر الذي يعمل بالطاقة المتجددة بحلول عام 2025. هذا وقد اتفقت ألمانيا وكندا على التعاون المشترك لإنتاج الهيدروجين الأخضر من الطاقة الكهرومائية الكندية وتصديرها إلى ألمانيا.
- أعلنت إيطاليا إنها تخطط لاستخدام الهيدروجين الأخضر في تشغيل القطارات. كما تم الاتفاق على إقامة مشروع لإنتاج الهيدروجين الأخضر، يهدف إلى تزويد مصفاة "ساروتش" بالوقود.

[14] يصف مسار التحول في استخدام الطاقة المتوافق مع طموح المناخ بمقدار 1.5 درجة مئوية - أي الحد من متوسط زيادة درجة الحرارة العالمية بحلول نهاية القرن الحالي إلى 1.5 درجة مئوية ، بالنسبة إلى مستويات ما قبل الثورة الصناعية. وهو يعطي الأولوية للحلول التقنية المتاحة بسهولة بما في ذلك جميع مصادر الطاقة المتجددة، وتدابير الكهرباء وكفاءة الطاقة، والتي يمكن زيادتها بالسرعة اللازمة لتحقيق هدف 1.5 درجة مئوية.

- تعتزم الهند بدء خدمة حافلات تعمل بوقود الهيدروجين الأخضر، وهي أول خدمة للتنقل الأخضر بين المدن. هذا وقد أجرت الهند مناقشات لتحديد التزامات الشراء الأولية للتحول إلى استخدام الهيدروجين الأخضر، التي من المفترض أن تلتزم بها وحدات الأسمدة، ومصافي النفط.
- تعتزم البرتغال البدء في إنتاج الهيدروجين الأخضر بحلول نهاية عام 2022، مع وجود استثمارات خاصة في 8 مشروعات من المتوقع أن تمضي قدماً، بقيمة 10 مليار يورو.

خامساً: أهم الأحداث التي شهدتها السوق البترولية العالمية

شهد الربع الأول من عام 2021 مجموعة من الأحداث الهامة التي كانت أو سيكون لها بشكل أو بآخر انعكاسات إيجابية أو سلبية على السوق البترولية العالمية، *ومن أهم تلك الأحداث ما يلي:*

الإجتماعات الوزارية لدول أوبك+

عُقد إجتماعين وزاريين لدول أوبك+ خلال الربع الأول من عام 2021، عبر تقنية "Videoconference"، برئاسة صاحب السمو الملكي الأمير عبدالعزيز بن سلمان وزير الطاقة بالمملكة العربية السعودية – رئيساً للإجتماع، ووزير الطاقة الروسي – رئيساً مشاركاً، وهما كالتالي:

أ. الإجتماع الوزاري الثالث عشر لدول أوبك+

عقد على مدى يومي 4 و 5 يناير 2021. تم خلال الإجتماع إعادة التأكيد على القرار الذي تم اتخاذه في الاجتماع الوزاري الثاني عشر لدول أوبك+ بشأن زيادة الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل/يوم بدءاً من شهر يناير 2021، وتقليص تخفيضات الإنتاج من 7.7 مليون برميل/يوم إلى 7.2 مليون برميل/يوم. وتم الإتفاق أن يتم إجراء تعديلات على مستوى الإنتاج لشهري فبراير ومارس 2021 مقدارها 75 ألف برميل/يوم. وأن يتم تحديد التعديلات على مستوى الإنتاج لشهر أبريل 2021 والأشهر اللاحقة خلال الاجتماعات الوزارية الشهرية وفقاً للمعايير المتفق عليها في الإجتماع الوزاري الثاني عشر لدول أوبك+. وأعلنت المملكة العربية السعودية عن إجراء تخفيضات إضافية طوعية على إنتاجها النفطي تبلغ 1 مليون برميل/يوم خلال شهري فبراير ومارس 2021.

ب. الإجتماع الوزاري الرابع عشر لدول أوبك+

عُقد في الرابع من شهر مارس 2021، أشاد الإجتماع بقرار المملكة العربية السعودية بتمديد تخفيضاتها الإضافية الطوعية البالغة 1 مليون برميل/يوم حتى نهاية شهر أبريل 2021. وتم التوصل

إلى إتفاق بشأن إبقاء مستويات الإنتاج لشهر أبريل 2021 دون تغيير عن الشهر السابق، باستثناء روسيا وكازاخستان اللتان سيسمح لهما بزيادة الإنتاج بمقدار 130 ألف برميل/يوم و 20 ألف برميل/يوم على الترتيب، بسبب استمرار أنماط الاستهلاك الموسمي.

هذا وقد عُقد **الاجتماع الوزاري الخامس عشر لدول أوبك+** في الأول من شهر أبريل 2021، تم خلاله الاتفاق على تعديل مستويات الإنتاج للشهور مايو ويونيو ويوليو 2021 وفقاً للتوزيع المفصل في **الجدول (15) الموضح أدناه**، مع استمرار الالتزام بالآلية المتفق عليها في الاجتماع الوزاري الثاني عشر لدول أوبك+ الخاصة بعقد اجتماعات وزارية شهرية لتقييم ظروف سوق النفط العالمي واتخاذ قرار بشأن تعديلات مستوى الإنتاج للشهر التالي، بحيث لا تزيد هذه التعديلات عن 500 ألف برميل/ يوم.

رحب الاجتماع بالأداء الإيجابي للدول المشاركة في إعلان التعاون حيث بلغت نسبة المطابقة الإجمالية 115% في شهر فبراير 2021، وهو ما يعزز اتجاه الامتثال الكلي المرتفع من قبل الدول المشاركة. وفي هذا السياق، أشار الاجتماع إلى أنه منذ اجتماع شهر أبريل 2020، ساهمت دول أوبك+ في تخفيض المعروض النفطي العالمي بمقدار 2.6 مليار برميل من النفط حتى نهاية شهر فبراير 2021، مما أدى إلى تسريع إعادة التوازن إلى سوق النفط العالمي.

وأعرب الاجتماع عن الشكر للدول التي قدمت خططاً لتعويض الزيادة السابقة في إنتاجها عن المستوى المحدد وفقاً للاتفاق. وفي هذا الصدد، تم الموافقة على طلب عدة دول لم تستكمل بعد تلك الخطط بتمديد فترة التعويض حتى نهاية شهر سبتمبر 2021.

الجدول (15)
مستويات الإنتاج الطوعية
وفقاً للتعديلات الجديدة لإتفاق أوبك+ بشأن خفض الإنتاج
(ألف برميل/يوم)

الشهر		مايو 2021		يونيو 2021		يوليو 2021	
	الإنتاج المرجعي	مقدار الخفض	الإنتاج بعد الخفض	مقدار الخفض	الإنتاج بعد الخفض	مقدار الخفض	الإنتاج بعد الخفض
الجزائر	1057	-170	887	-159	898	-145	912
أنجولا	1528	-245	1283	-230	1298	-209	1319
الكونغو	325	-52	273	-49	276	-44	281
غينيا الأستوائية	127	-20	107	-19	108	-17	110
الجابون	187	-30	157	-28	159	-26	161
العراق	4653	-748	3905	-699	3954	-637	4016
الكويت	2809	-451	2358	-422	2387	-384	2425
نيجيريا	1829	-294	1535	-275	1554	-250	1579
السعودية	11000	-1768	9232	-1653	9347	-1505	9495
الإمارات	3168	-509	2659	-476	2692	-433	2735
أذربيجان	718	-115	603	-108	610	-98	620
البحرين	205	-33	172	-31	174	-28	177
برونوي	102	-16	86	-15	87	-14	88
كازاخستان	1709	-246	1463	-240	1469	-234	1475
ماليزيا	595	-96	499	-89	506	-81	514
المكسيك	1753	0	1753	0	1753	0	1753
عمان	883	-142	741	-133	750	-121	762
روسيا	11000	-1582	9418	-1543	9457	-1505	9495
السودان	75	-12	63	-11	64	-10	65
جنوب السودان	130	-21	109	-20	110	-18	112
دول أوبك 10	26683	-4287	22396	-4010	22673	-3650	23033
دول خارج أوبك	17170	-2263	14907	-2190	14980	-2109	15061
دول أوبك+	43853	-6550	37303	-6200	37653	-5759	38094

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك).

أزمة الطاقة في الولايات المتحدة الأمريكية

انخفض إنتاج النفط الخام بالولايات المتحدة الأمريكية بشكل قياسي على خلفية موجة الطقس المتجمد غير المسبوقة التي إجتاحت ولاية Texas المصدر الرئيسي لإنتاج النفط الصخري الأمريكي وعدد كبير من الولايات الأخرى وتسببت في إنقطاع تاريخي للتيار الكهربائي وتجمُد النفط عند

رؤوس الآبار وفي خطوط الأنابيب بما في ذلك تلك التي تنقل النفط من أكبر مركز تخزين في Cushing بولاية Oklahoma إلى ساحل الخليج الأمريكي، وحدث تغيير مؤقت في وجهة تدفقات الطاقة العالمية تزامناً مع قيام المستثمرين باستئجار ناقلات لشحن الديزل من مصافي التكرير الأوروبية إلى الولايات المتحدة الأمريكية. كما انخفضت مخزونات الغازولين الأمريكية بأعلى وتيرة أسبوعية على الإطلاق مُنذ بدء تسجيل تلك البيانات في عام 1990 على خلفية إنخفاض معدلات تشغيل مصافي التكرير الأمريكية إلى أدنى مستوى لها على الإطلاق، وارتفاع الطلب المحلي على الغازولين بأكبر وتيرة أسبوعية مُنذ شهر فبراير 2001، وفقاً لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية.

توقف الملاحة البحرية في قناة السويس المصرية

تعطلت تدفقات النفط الخام العالمية، على خلفية جنوح سفينة حاويات عملاقة في قناة السويس، وهو ما أدى إلى إعلان تعليق حركة الملاحة بالقناة مؤقتاً، وتضاعفت أسعار شحن ناقلات المنتجات النفطية مع إعادة توجية السفن إلى طريق رأس الرجاء الصالح. هذا وقد أشارت إدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أنه خلال الفترة من شهر ديسمبر 2020 إلى شهر فبراير 2021 تم نقل 3.6 مليون برميل/يوم من النفط عبر قناة السويس، منها 1.5 مليون برميل/يوم من النفط الخام، استحوذ إتجاه الشرق على 1.1 مليون برميل/يوم من تلك التدفقات أي ما يشكل نحو 4.5% من إجمالي واردات آسيا المحمولة بحراً، في حين تم توجيه 400 ألف برميل/يوم إلى الغرب وبخاصة إلى أوروبا.

سادساً: التطورات في اتفاق باريس لتغير المناخ

- عقدت رئاسة مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ "Cop26" **اجتماع وزاري حول المناخ والتنمية** في نهاية شهر مارس 2021. أكد جميع المشاركين على أهمية معالجة القضايا المتعلقة بالمناخ والتنمية وإحراز تقدم نحو التعافي الأخضر والمرن من جائحة فيروس كورونا المستجد قبل إنعقاد المؤتمر، وتم خلال الاجتماع مناقشة عدة موضوعات من أهمها:

1. **الحصول على التمويل**

أوضح المشاركون الحاجة الملحة للوصول إلى جميع أنواع التمويل، وإزالة الكربون من الاقتصاد، والتكيف مع تغير المناخ مع تعافي العالم من جائحة فيروس كورونا المستجد.

كما أقر المشاركون بوجود العديد من التحديات التي تحول دون الحصول على التمويل اللازم لدعم تنفيذ العمل المناخي والتنمية المستدامة. **في هذا السياق**، تم الاتفاق على أن تعمل المملكة المتحدة مع فيجي وغيرها من الدول المهتمة لتشكيل فريق عمل جديد معني بالحصول على التمويل.

2. الاستجابات للتأثيرات المناخية

شدد المشاركون على أن زيادة المساهمات المحددة وطنياً والإجراءات قصيرة المدى للتخفيف من تغير المناخ تُعد ضرورية للحد من ارتفاع حرارة الأرض إلى أقل من 1.5 درجة مئوية. مع التأكيد على أن آثار تغير المناخ قد بدأت بالفعل في الظهور، وهو ما سيتدعي تسريع العمل لمعالجة تزايد الأحوال الجوية القاسية. **في هذا السياق**، أوضحت المملكة المتحدة عزمها استضافة مناقشات حول هذه القضايا في اجتماع وزراء الخارجية والتنمية في الثالث من شهر مايو 2021 بهدف تأمين دعم مالي إضافي من قبل قمة قادة مجموعة السبع المقرر إنعقادها خلال الفترة من 11 إلى 13 يونيو 2021. كما أعلنت رئاسة مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ "Cop26" عزمها استضافة مشاورات بالتعاون مع تشيلي وأصحاب المصلحة الآخرين بهدف دفع عملية تفعيل شبكة سانتياغو بشأن الخسائر والأضرار.

3. كمية وجودة وتكوين التمويل المناخي

حدد المشاركون التحديات المالية التي تطرحها جائحة فيروس كورونا المستجد، وتم تسليط الضوء على حجم التمويل بكل أشكاله (عام/خاص – محلي/دولي) المتعلق بالمناخ واللازم لتنفيذ العمل المناخي الوطني. وأكد المشاركون على أهمية وفاء الدول المتقدمة بالتزامها حيث تعهدت فيما سبق بتوفير 100 مليار دولار للتمويل المناخي سنوياً بحلول عام 2020، وأن هناك حاجة ملحة لتوسيع نطاق التمويل وتعبئة تدفقات أكبر من التمويل الخاص. **في هذا السياق**، أثار العديد من المشاركين أهمية مواءمة التدفقات المالية مع الأهداف طويلة الأجل لاتفاق باريس، واقترح البعض أهمية إجراء مناقشات أوسع بهذا الخصوص.

4. الحيز المالي واستدامة الديون

أدرك المشاركون أن الضغوط المالية الحكومية قد تفاقمت بسبب جائحة فيروس كورونا المستجد، مما أثر على قدرة الدول على متابعة أولوياتها الإنمائية، بما في ذلك قضايا تغير المناخ وفقدان

التنوع البيولوجي. وتم الاشارة إلى أن تأثيرات المناخ، مثل الكوارث أو الطقس المتطرف، تزيد من تقييد الحيز المالي. ووفقًا لتحليلات القدرة على تحمل الديون لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، فإن حوالي نصف الدول النامية منخفضة الدخل معرضة بشكل كبير لضائقة الديون أو هي بالفعل في ضائقة ديون. **في هذا السياق،** أشارت إيطاليا إلى أنها تعمل من أجل التوصل إلى توافق في الآراء لدعم تمديد آخر ونهائي لمبادرة تعليق خدمة الديون حتى نهاية عام 2021، وأعلنت إيطاليا عن اجتماع وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية الذي سيعقد خلال شهر يوليو 2021 كحدث رئيسي لمناقشة قضايا المناخ. وأكدت فرنسا أن قمة الاقتصادات الأفريقية في شهر مايو 2021، ستغطي التحديات المالية والاقتصادية التي تواجه الدول.

- عقدت وكالة الطاقة الدولية **قمة IEA-COP26 Net Zero** في نهاية شهر مارس 2021. بمشاركة كبار قادة الطاقة والمناخ الدوليين من أكثر من 40 دولة بهدف تحديد كيفية العمل معاً لتقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري العالمية وتحقيق أهداف اتفاقية باريس. أوضحت القمة أن غالبية دول العالم متفقة على خطورة أزمة المناخ وضرورة اتخاذ إجراءات فورية لوضع الانبعاثات العالمية على المسار الصحيح. هذا ومن المقرر أن تُصدر الوكالة الدولية للطاقة في الثامن عشر من شهر مايو 2021، أول خارطة طريق شاملة لقطاع الطاقة العالمي للوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050. وستحدد خارطة الطريق ما هو مطلوب من الحكومات والشركات والمستثمرين لوضع الانبعاثات العالمية على مسار يتماشى مع ارتفاع درجة الحرارة بمقدار 1.5 درجة مئوية. كما ستساعد صانعي القرار في تحديد أولويات العمل العاجل في الفترة التي تسبق مؤتمر الأمم المتحدة للمناخ "Cop26" في شهر نوفمبر 2021.

- وقع الرئيس الأمريكي قراراً بشأن **عودة الولايات المتحدة الأمريكية لإتفاق باريس لتغير المناخ،** وبموجب هذا القرار عادت الولايات المتحدة رسمياً للوفاء بالتزاماتها في إطار هذا الإتفاق بعد توقيع الرئيس الأمريكي في التاسع عشر من شهر فبراير 2021. وقد وجه الرئيس الأمريكي الدعوة إلى 40 من قادة دول العالم للمشاركة في **قمة افتراضية حول المناخ** تستضيفها واشنطن خلال الأسبوع الأخير من شهر أبريل 2021، تهدف القمة إلى حشد جهود الاقتصادات الكبرى لمعالجة تداعيات أزمة المناخ وستكون معلماً رئيسياً على الطريق إلى مؤتمر

الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP26) الذي سيعقد في شهر نوفمبر 2021. ستعيد القمة جمع منتدى الاقتصادات الكبرى حول الطاقة والمناخ بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يضم 17 دولة مسؤولة عما يقرب من 80% من الانبعاثات العالمية والناتج المحلي الإجمالي العالمي. وبحلول موعد القمة، ستعلن الولايات المتحدة عن هدف طموح يتعلّق بتحديد الانبعاثات لعام 2030 كمساهمة جديدة محددة وطنياً بموجب اتفاقية باريس.

ومن أهم الموضوعات الرئيسية التي تشملها القمة: تحفيز الجهود التي تبذلها الاقتصادات الكبرى في العالم للحد من الانبعاثات خلال هذا العقد للحفاظ على الحد الأقصى للاحترار العالمي البالغ 1.5 درجة مئوية في المتناول، حشد تمويل القطاعين العام والخاص ومساعدة الدول الضعيفة على التعامل مع تأثيرات المناخ، الفوائد الاقتصادية للعمل المناخي، تحفيز التقنيات التحويلية التي يمكن أن تساعد في تقليل الانبعاثات والتكيف مع تغير المناخ، مع خلق فرص اقتصادية جديدة هائلة وبناء صناعات المستقبل، مناقشة فرص الحلول القائمة على الموارد الطبيعية في تحقيق أهداف صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050.

- أعلن **صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز آل سعود**، ولي عهد المملكة العربية السعودية أنه سيتم قريباً إطلاق **"مبادرة السعودية الخضراء"**، و**"مبادرة الشرق الأوسط الأخضر"** اللتين سترسمان توجه المملكة والمنطقة في حماية الأرض والطبيعة ووضعها في خارطة طريق ذات معالم واضحة وطموحة وستسهمان بشكل قوي بتحقيق المستهدفات العالمية. حيث ستعمل مبادرة السعودية الخضراء على تقليل الانبعاثات الكربونية بأكثر من 4% من الإسهامات العالمية، وذلك من خلال مشاريع الطاقة المتجددة التي ستوفر 50% من إنتاج الكهرباء داخل المملكة بحلول عام 2030، ومشاريع في مجال التقنيات الهيدروكربونية النظيفة التي ستزيل أكثر من 130 مليون طن من الانبعاثات الكربونية. وأضاف سموه أن حصة إنتاج الطاقة المتجددة في الشرق الأوسط لا تتجاوز 7% حالياً، وأن التقنيات التي تستخدم في إنتاج النفط في المنطقة ليست ذات كفاءة، وستعمل المملكة العربية السعودية مع دول المنطقة على نقل المعرفة ومشاركة الخبرات مما سيسهم تخفيض انبعاثات الكربون الناتجة عن إنتاج النفط في المنطقة بأكثر من 60%. مضيفا أن هذه الجهود المشتركة ستحقق تخفيضاً في الانبعاثات الكربونية بما نسبته أكثر من 10% من المساهمات العالمية.

- استضافت مدينة أبو ظبي في الرابع من شهر أبريل 2021، أعمال **"الحوار الأقليمي للتغير المناخي"** بمشاركة مجموعة بارزة من مسؤولي العمل المناخي، من منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للتعاون بهدف تسريع التقدم في العمل من أجل المناخ. وأصدر المشاركون بياناً مشتركا أكدوا من خلاله التزامهم بضمان إنجاح اتفاقية باريس، وبناء المزيد من الزخم تحضيراً للقمة التي دعا إليها الرئيس الأمريكي لقادة المناخ، وكذلك مؤتمر الأمم المتحدة لتغير المناخ (COP26). **تطرقت النقاشات إلى موضوعات أساسية عديدة منها**، تسريع وتيرة نشر حلول الطاقة المتجددة، واستكشاف إمكانات مصادر الطاقة الجديدة الخالية من الكربون، وتعظيم أثر تقنيات الحد من تداعيات التغير المناخي، بما في ذلك الاستثمار في الحلول الجديدة والمبتكرة، بالإضافة إلى التقاط الكربون واستخدامه وتخزينه. ووقع على البيان المشترك، كل من الإمارات، وعمان، والكويت، والبحرين، وقطر، ومصر، والأردن، والمغرب، والعراق، والسودان، والولايات المتحدة الأمريكية.

سابعاً: الانعكاسات المحتملة للتطورات في أسواق البترول على اقتصادات الدول الأعضاء في أوابك

1. الانعكاس على كمية صادرات النفط الخام المُقدرة في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى انخفاض كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك خلال الربع الأول من عام 2021 بشكل طفيف بلغ نحو 54 ألف برميل/يوم مقارنة بالربع السابق لتصل إلى نحو 15.6 مليون برميل/يوم وهو مستوى منخفض بنحو 2.7 مليون برميل/يوم مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي. يعزى هذا الإنخفاض الطفيف في الأساس إلى إجراء المملكة العربية السعودية لتخفيض طوعي على إنتاجها بلغ 1 مليون برميل/يوم على مدى شهري فبراير ومارس، وفي الوقت ذاته قلصت **دول أوبك+** (من ضمنها ستة من الدول الأعضاء) تخفيضات إتفاق خفض الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل/يوم خلال شهر يناير 2021، ثم بشكل تدريجي مقداره 75 ألف ب/ي خلال شهري فبراير ومارس، كما سجل إنتاج النفط الخام في ليبيا التي لا يشملها إتفاق خفض الإنتاج زيادة مضطردة ليصل إلى نحو 1.2 مليون ب/ي خلال الربع الأول من عام 2021. ويعزى جزء من هذا الانخفاض إلى ارتفاع الطلب على النفط في الدول الأعضاء تزامناً مع تخفيف القيود والإجراءات المفروضة للحد من إنتشار فيروس كورونا المستجد، ***كما يوضح الجدول (16) والشكل (17).***

الجدول (16)
التطور الربع السنوي في كمية صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2020-2021)*
(مليون برميل/يوم)

	2020		2021	التغير عن (مليون ب/ي)	
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الرابع 2020	الربع الأول 2020
الامارات	2.897	2.222	2.313	0.090	(0.585)
البحرين	0.169	0.171	0.170	(0.001)	0.001
الجزائر	0.575	0.440	0.443	0.003	(0.132)
السعودية	7.553	6.834	6.240	(0.594)	(1.313)
العراق	3.647	2.810	2.995	0.185	(0.652)
قطر	0.408	0.419	0.413	(0.005)	0.006
الكويت	2.348	1.926	1.950	0.024	(0.398)
ليبيا	0.568	0.712	0.956	0.244	0.388
مصر	0.090	0.090	0.090	–	–
الإجمالي	**18.256**	**15.624**	**15.570**	**(0.054)**	**(2.685)**

*بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

الشكل (17)
مقارنة كمية إنتاج النفط الخام بصادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، (2020 -2021)

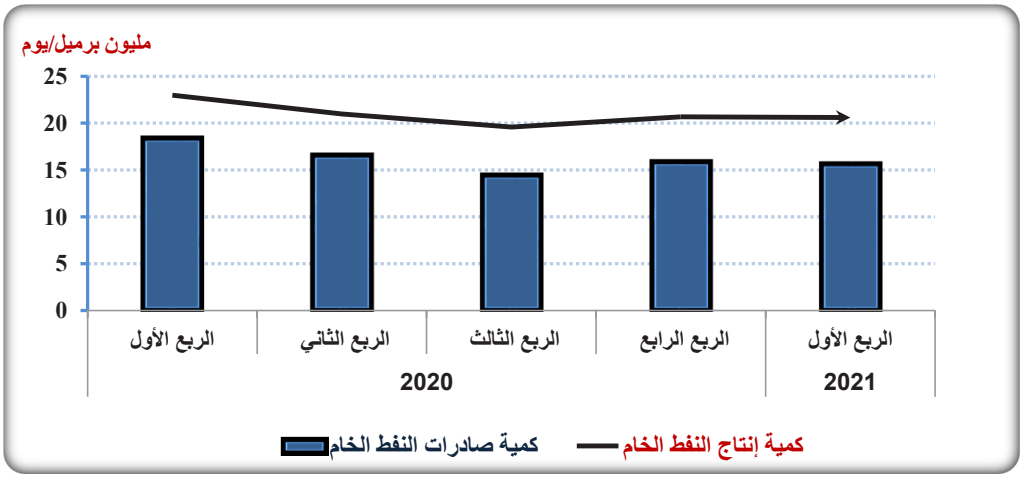

ملاحظة: الفارق ما بين الإنتاج الاستهلاك يمثل الصادرات.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) – تقديرات أولية.

2. الانعكاس على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء في أوابك

تشير التقديرات الأولية إلى الإنعكاس الإيجابي للارتفاع الملحوظ في متوسط الأسعار الفورية لسلة خامات أوبك وخامات الدول الاعضاء خلال الربع الأول من عام 2021 على قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء المقدرة خلال نفس الربع، لتعود إلى مستويات ما قبل جائحة فيروس كورونا المستجد. فقد ارتفعت تلك القيمة بلغ نحو 21.1 مليار دولار، أي بنسبة 33.4% مقارنة بالربع السابق لتصل إلى 84.4 مليار دولار، وهو مستوى مرتفع بنحو 2.8 مليار دولار، أي بنسبة 3.4% مقارنة بالربع المماثل من العام الماضي، ***كما يوضح الجدول (17) والشكل (18).***

الجدول (17)

التطور الربع السنوي في قيمة صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء، (2020-2021)*

(مليار دولار)

	2020		2021	التغير عن (مليار دولار)	
	الربع الأول	الربع الرابع	الربع الأول	الربع الرابع 2020	الربع الأول 2020
الامارات	13.6	9.1	12.5	3.4	(1.1)
البحرين	0.8	0.7	0.9	0.2	0.1
الجزائر	2.7	1.8	2.4	0.6	(0.3)
السعودية	36.0	27.8	33.8	6.1	(2.2)
العراق	14.0	11.1	16.3	5.2	2.3
قطر	2.0	1.7	2.3	0.6	0.3
الكويت	11.0	7.8	10.6	2.7	(0.4)
ليبيا	1.1	2.9	5.1	2.2	4.0
مصر	0.4	0.4	0.5	0.1	0.1
الإجمالي	**81.6**	**63.3**	**84.4**	**21.1**	**2.8**

* بيانات تقديرية.

ملاحظة: الأرقام بين قوسين تعني سالبا.

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، تقديرات أولية.

* تم احتساب حجم صادرات النفط الخام في الدول الأعضاء وذلك بطرح الاستهلاك الشهري من إنتاج النفط الخام الشهري، وبضرب المتوسط الشهري للأسعار الفورية لخامات كل دولة في حجم الصادرات النفطية الشهرية، تم تقدير قيمة الصادرات الشهرية، ومنها تم احتساب القيمة التقديرية لصادرات النفط الربع سنوية للدول الأعضاء.

الشكل (18)
مقارنة مستويات أسعار النفط بقيمة صادراته المقدرة للدول الأعضاء في منظمة أوابك، (2020- 2021)

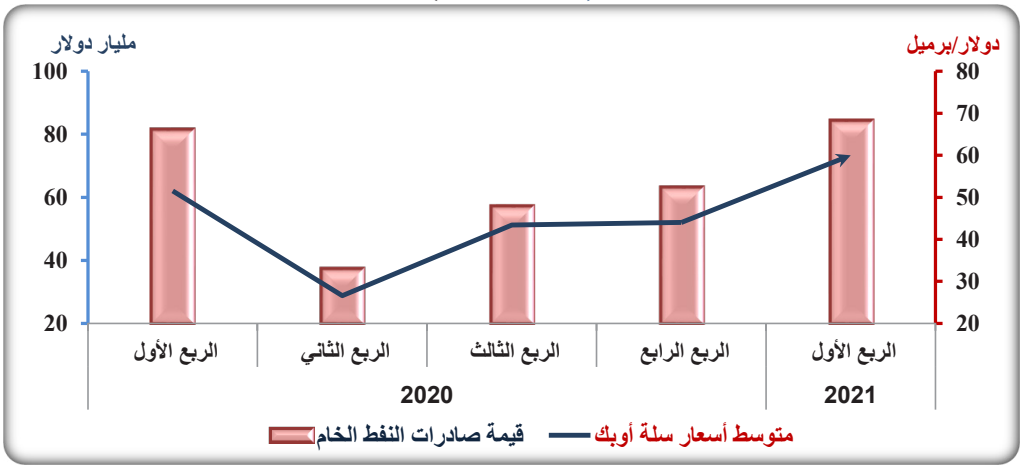

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) – تقديرات أولية.

3. الانعكاس على الأداء الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منظمة أوابك

ألقت التطورات في السوق البترولية العالمية بظلالها على مستويات الأداء الاقتصادي في الدول الأعضاء خلال الربع الأول من عام 2021، حيث استمر تعافي مستويات الناتج في القطاعات النفطية وإن كان بشكل نسبي. ويعزى ذلك في الأساس إلى النمو الأقل من المتوقع في الأداء الاقتصادي الذي شهد تبايناً ملحوظاً على مستوى مناطق العالم المختلفة، وما صاحبه من تباطؤ الإنتعاش في مستويات الطلب على النفط، بسبب تجدد فرض القيود وإجراءات الإغلاق لمواجهة الزيادة المضطردة في عدد الإصابات بفيروس كورونا المستجد (Covid-19) – لاسيما في أوروبا، وسط موجة ثالثة من هذا الفيروس. وشكل التزام دول أوبك+ بإتفاق خفض الإنتاج والذي كان له دور كبير في استرداد الخسائر في أسعار النفط لتعود إلى مستوياتها قبل الجائحة، دعماً إضافياً لاقتصادات الدول الأعضاء في منظمة أوابك التي شهدت ارتفاعاً ملحوظاً وبدرجات متفاوته في الإيرادات النفطية والتي تُعد من أهم مصادر الدخل القومي، وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة.

هذا وتشير التقديرات الأولية لصندوق النقد العربي الصادرة في أحدث تقرير له عن "آفاق الاقتصاد العربي أبريل 2021" إلى أنه من المتوقع نمو الاقتصادات العربية المصدرة للنفط بنسبة 2.9% خلال عام 2021 في ضوء الزيادة المتوقعة في مستويات انتاج النفط وأسعاره في الأسواق العالمية، ومن استمرار قدرة حكومات بعض هذه الدول على تبني تدابير تحفيزية للطلب الكلي خاصة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية التي تشهد وتيرة مكثفة لعمليات التطعيم ضد فيروس كورونا المستجد وتواصل التعافي التدريجي للأنشطة في القطاعات غير النفطية.

وفي هذا السياق، حدت السياسات النقدية والحزم المالية التحفيزية التي نفذتها غالبية الدول الأعضاء في منظمة أوابك على صعيد الصحة والمالية العامة والقطاع المالي من الآثار الاقتصادية المباشرة الناجمة عن جائحة فيروس كورونا المستجد. وساهمت برامج الإصلاح الاقتصادي التي يجري تنفيذها في بعض الدول الأعضاء، الهادفة إلى دعم النشاط الاقتصادي وتنويع القاعدة الإنتاجية والتصديرية، والتي أدت إلى تحسن نسبي في مستويات النشاط في القطاعات غير النفطية، في الحد من تأثر الأداء الاقتصادي لهذه الدول.

غير أن هناك مخاوف متزايدة بشأن تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء على المدى القريب، تماشياً مع وجود درجة عالية من عدم اليقين تحيط بآفاق الاقتصاد العالمي، في ظل استمرار جائحة فيروس كورونا المستجد. ويتوقع أن يكون لتسريع حملات التطعيم الجماعية ضد هذا الفيروس دوراً في الحد من تلك المخاوف.

ثامناً: الآفاق المستقبلية لأسواق النفط العالمية على المدى القريب

1- أسعار النفط الخام:

تشير أحدث توقعات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى أن متوسط سعر خام برنت سيبلغ 65.32 دولار/برميل خلال الربع الثاني من عام 2021، قبل أن ينخفض بعد ذلك وبشكل تدريجي ليصل إلى 60 دولار/برميل في نهاية عام 2021. في حين يتوقع أن يرتفع متوسط سعر خام غرب تكساس الأمريكي إلى 59.85 دولار/برميل خلال الربع الثاني من عام 2021، قبل أن ينخفض بعد ذلك وبشكل تدريجي ليصل إلى 54.5 دولار/برميل في نهاية عام 2021.

يذكر أن أسعار النفط الخام الآجلة قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً مُنذ مطلع عام 2021، حيث ارتفعت أسعار التسوية لعقود خام برنت (عبر بورصة إنتركونتيننتال ICE) في ختام جلسات التداول للأسبوع المنتهي في السادس عشر من شهر أبريل 2021 بنسبة 28.9% مقارنة بنهاية عام 2020 لتصل إلى 66.77 دولار/برميل، كما ارتفعت أسعار التسوية لعقود خام غرب تكساس الأمريكي (عبر بورصة نيويورك التجارية Nymex) بنسبة 30.1% خلال نفس الفترة لتصل إلى 63.13 دولار/برميل. **ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى** رفع كلاً من وكالة الطاقة الدولية ومنظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) لتوقعاتهما بشأن الطلب العالمي على النفط في عام 2021 وبخاصة خلال النصف الثاني منه، مدفوعة بتنبؤات أفضل حيال نمو الاقتصاد العالمي لا سيما في الولايات المتحدة الأمريكية والصين. فضلاً عن انخفاض مؤشر الدولار الأمريكي الذي يقيس أدائه مقابل سلة من ست عملات رئيسية، متأثراً بانخفاض العائد على سندات الخزانة الأمريكية، ليصبح النفط المُسعر بالدولار الأمريكي أقل تكلفة لحاملي العملات الأخرى.

في حين حد من الارتفاع في أسعار النفط الخام الآجلة، المخاوف حيال تباطؤ الطلب على النفط على المدى القريب، وسط تصاعد أعداد الإصابات بفيروس كورونا المستجد في بعض الدول الرئيسية المستهلكة للنفط خاصة في الهند التي تراجعت فيها مبيعات الوقود خلال النصف الأول من شهر أبريل 2021 مقارنة بالشهر السابق. والعودة الجزئية لعمليات الإغلاق في عدة دول أوروبية مع إمكانية فرض قيود أكثر صرامة في ألمانيا، وبطيء توزيع اللقاحات في بعض الدول التي تحد من استخدام لقاح AstraZeneca بسبب مضاعفات محتملة. وكذلك توصية هيئة الغذاء والدواء الأمريكية بتعليق استخدام لقاح Johnson & Johnson في الولايات المتحدة الأمريكية، وقرار تأجيل إطلاق هذا اللقاح في أوروبا جراء مخاوف صحية. فضلاً عن المخاوف حيال وفرة إمدادات النفط العالمية، على خلفية اتفاق دول أوبك+ على تقليص تخفيضات اتفاق خفض الإنتاج تدريجياً، واستعداد المملكة العربية السعودية لإنهاء التخفيض الإضافي الطوعي الذي تجريه على إنتاجها بنهاية الشهر الحالي، وهو ما يعني زيادة الإمدادات بنحو 2 مليون برميل/يوم خلال الشهور الثلاثة القادمة مايو ويونيو ويوليو 2021. وكذلك توقع تعافي إنتاج النفط الخام في الولايات المتحدة الأمريكية، مع تواصل المحادثات بين إيران والولايات المتحدة والقوى العالمية الأخرى بشأن إحياء الاتفاق النووي المبرم عام 2015 والتي قد تمهد الطريق لرفع العقوبات عن صادرات النفط الإيرانية.

2- الإمدادات النفطية العالمية:

تشير أحدث توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع إجمالي الإمدادات النفطية لمجموعة الدول المنتجة من خارج منظمة أوبك خلال عام 2021 بنحو 930 ألف برميل/يوم، أي بنسبة 1.5% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 63.8 مليون برميل/يوم، وهو مستوى مرتفع بنحو 30 ألف برميل/يوم مقارنة بالتوقعات السابقة. ومن المتوقع أن تساهم كل من الولايات المتحدة وكندا والنرويج والبرازيل بشكل أساسي في نمو الإمدادات النفطية من خارج منظمة أوبك خلال عام 2021.

من جانب آخر، تشير أحدث توقعات لإدارة معلومات الطاقة الأمريكية إلى ارتفاع إنتاج النفط الصخري الأمريكي في المناطق السبع الرئيسية (Bakken، Eagle Ford، Haynesville، Niobrara، Permian، Appalachia وAnadarko) خلال شهر مايو 2021 ليصل إلى نحو 7.612 مليون برميل/يوم، وهو أعلى مستوى له مسجل مُنذ شهر يناير 2021.

3- الطلب العالمي على النفط:

تشير أحدث توقعات منظمة الدول المصدرة للبترول (أوبك) إلى ارتفاع الطلب العالمي على النفط خلال عام 2021 بنحو 6 مليون برميل/يوم مقارنة بالعام السابق، وهو معدل مرتفع بنحو 190 ألف برميل/يوم مقارنة بالتوقعات السابقة، ليصل إلى نحو 96.5 مليون برميل/ يوم. هذا ومن المتوقع أن يتأثر الطلب على النفط في النصف الثاني من عام 2021 بشكل إيجابي من خلال انتعاش اقتصادي أقوى مما كان في التوقعات السابقة، بدعم من برامج التحفيز والمزيد من التخفيف لإجراءات الإغلاق المرتبطة بجائحة فيروس كورونا المستجد، وسط تسارع في إطلاق حملات التطعيمات إلى حد كبير في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. ومع ذلك، تم خفض توقعات الطلب على النفط في النصف الأول من عام 2021 بسبب الإجراءات الموسعة للسيطرة على الجائحة في أوروبا.

وفي هذا السياق، يتوقع ارتفاع طلب دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية على النفط خلال عام 2021 بحوالي 2.6 مليون ب/ي، أي بنسبة 6.3% مقارنة بالعام السابق، ليصل إلى نحو 44.7 مليون برميل/ يوم. و ستستحوذ دول الأمريكتين على الجزء الأكبر من هذا الارتفاع، وذلك على خلفية تعافي الطلب على وقود النقل.

كما يتوقع ارتفاع طلب دول خارج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو 3.3 مليون برميل/ يوم، أي بنسبة 6.8%، ليصل إلى نحو 51.7 مليون برميل/ يوم. مدفوعاً بإنتعاش الطلب على النفط في الصين، تليها الهند ودول آسيا الأخرى، وبدعم من إنتعاش الطلب على وقود النقل والوقود الصناعي، جنباً إلى جنب مع الطلب على المواد الأولية لتغذية قطاع البتروكيماويات.

وعلى مستوى المنتجات، من المتوقع أن يسجل الغازولين أعلى المكاسب يليه الديزل، حيث يتعافى النشاط الاقتصادي العالمي وتتحسن معدلات البطالة في الولايات المتحدة. علاوة على ذلك، سيتم دعم نواتج التقطير الخفيفة إلى حد كبير من خلال الطلب القوي على البتروكيماويات في دول مثل الصين والولايات المتحدة الأمريكية والهند. وسيستمر الانخفاض في حركة الطيران العالمية والمحلية بسبب عدم اليقين بشأن تطورات جائحة فيروس كورونا المستجد، مما سيحد من نمو الطلب على وقود الطائرات في عام 2021.

وبشكل عام، فإن استمرار جائحة فيروس كورونا المستجد، وبُطء وتيرة التطعيمات، وكذلك تأثير إجراءات التحفيز الاقتصادي المعلنة على الاقتصاد الحقيقي سوف تستمر في التسبب في حالة كبيرة من عدم اليقين. وأنه بينما يتباطئ نمو الطلب على النفط في الوقت الحالي، فمن المتوقع أن يرتفع في النصف الثاني من عام 2021. كما أن استمرار الجهود الكبيرة لدول أوبك+ المشاركة في إعلان التعاون، تعتبر ضرورية للحفاظ على الاستقرار في سوق النفط العالمي.

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)